



السيد رئيس الحكومة بذلك. وبالتالي يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة المحور الخاص بالإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال. قبل ذلك أعطي الكلمة للسيدة أمينة المجلس لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المجلس.

### السيدة عزوها العراك أمينة المجلس:

شكرا لكم السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. توصل مكتب مجلس النواب من السيد رئيس الحكومة بمشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الإتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعه بواكادوكو في 3 شتنبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.
2. مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بمابوتو الموزمبيق في 11 يوليو 2003.
3. مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعه بواكادوكو في 3 شتنبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.
4. ثم مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الإتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعه بواكادوكو في 3 شتنبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينافاسو.
5. ثم أخيرا مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية. شكرا لكم السيد الرئيس.

## محضر الجلسة الحادية والعشرين عشر بعد المائة

التاريخ: الإثنين 18 ربيع الأول 1440هـ (26 نونبر 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وخمسة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة مساء والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

### السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي من المادة 278 إلى المادة 283، يعقد مجلس النواب الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وأخبر السيدات والسادة النواب أنه على إثر الاجتماع الذي انعقد هاد الصباح مع السيدة والسادة رؤساء الفرق والمجموعة النيابية، تقرر تأجيل السؤال المحوري الموجه إلى السيد رئيس الحكومة والمتعلق بالإتحاد المغاربي إلى وقت لاحق، وقد تم إخبار



السيد الرئيس:

شكرا للسيدة الأمينة،

نشعر الآن في طرح الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، وأعطى الكلمة للسيدة النائبة حياة سكيحيل بإسم فرق ومجموعة الأغلبية. تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، لابسين داك البرتقالي اشنو مافهمتش لاش لبستوه حتى حنا، واش النهضة البركانية؟ ولا اشنو اللي خدات الكاس، السيد الرئيس اشرح لنا ما فاهمينش..

السيد الرئيس:

أنا أطلب من إحدى السيدات للإجابة على السيد الرئيس، تفضلي السيدة الرئيسة، تفضلي.

النائبة السيدة حياة بوفراشن:

أنا أود أن أشكر الرئاسة والأمانة العامة وبعض أعضاء الحكومة والإخوان البرلمانين، اللي تضامنوا مع المرأة في اليوم المناهضة العنف ضد المرأة، وكل يوم والمجتمع المغربي بدون عنف إن شاء الله.

السيد الرئيس:

شكرا على تفهمك السيد الرئيس، ولهذا أطلب من السيدة الرئيسة مد السيد الرئيس هذا المنديل البرتقالي الجميل. عطيه ليه. الكلمة للسيدة النائبة بإسم فرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال المتعلق بالإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال، تفضلي السيدة النائبة، شوية ديال الإنصات، السيد النائب، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة حياة سكيحيل:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، عرف تقدم مناخ الأعمال ببلادنا طفرة نوعية توجت هذه السنة بتصنيف المغرب في المرتبة 60 ضمن 190 دولة شملها التصنيف، محققا بذلك تقدما بست درجات مقارنة مع السنة الماضية، وتقدم ب 68 درجة منذ 2010. وهو أسرع تطور سجل على مستوى ترتيب الدول في هذه الفترة، وبهذا الإنجاز حافظ على المغرب على صدارته على مستوى شمال إفريقيا وعلى المرتبة الثانية عربيا والثالثة إفريقيا. ويأتي هذا الإنجاز ليرصد التقدم المطرد سنة بعد سنة، نتيجة الإصلاحات المهمة والمتتالية التي حققتها بلادنا في مجال مناخ الأعمال، وكذا نتيجة اعتماد طريقة جديدة وجديفة في قيادة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، المبني على المقاربة التشاركية والتتبع اليومي لمختلف الإصلاحات.

وبهذا الخصوص، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن أهم الإصلاحات المنجزة والتي ساهمت في التصنيف الجديد وما هي الآثار الإيجابية لهذا التصنيف؟ وعن الآفاق وأجندة الإصلاحات المبرمجة بغاية وصول هدف تصنيف المغرب ضمن أفضل 50 دولة في مجال مناخ الأعمال المتضمنة في البرنامج الحكومي، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن باسم فريق الأصالة والمعاصرة للسيد النائب عدي بوعرفة.

النائب السيد عدي بوعرفة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة المطروحة، تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحابته أجمعين،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة النواب المحترمين،

السيد الرئيس:

السادة النواب، السيدات والسادة النواب شيئا ما من الإنصات من فضلكم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

أولا كنتشكر السيد الرئيس، وكنتشكر الفرق البرلمانية على اختيار هاذ الموضوع، واللي هو غير الإختيار ديالو يرد على عدد من الإشاعات، وعدد من الإدعاءات، إن المغرب في أزمة، أن الإستثمارات تتراجع، أنه الإقتصاد يتوقف، أنا مفهمناش كيفاش جميع بدون استثناء المؤشرات الإقتصادية بالنسبة للمغرب إيجابية ومتصاعدة نحو إيجابي، وفي الأخير نقول شيئا عكس الحقيقة، وعندما يصدر هذا عن السادة البرلمانين يكون ماشي إشارة إيجابية لا بالنسبة الوسط السياسي، ولا بالنسبة للوسط الإقتصادي، هاذ الموضوع موضوع مهم، مهم جدا لأنه كيتعلق بحزمة الإصلاحات التي أدخلها المغرب، والتي باشرها وبياشرها في ما يتعلق بمناخ الأعمال، هو عندو علاقة بتحريك الإستثمار، عندو علاقة بدعم المقاول، عندو علاقة بتحريك أو بواحد المعيار

ما هي الإجراءات وما هو تصور الحكومة لتحسين مناخ الأعمال في بلادنا؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدلية، الكلمة الآن للسيد النائب طارق قديري.

النائب السيد طارق قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

الثقة، الثقة لا تكتب ولا توصف وإنما هي إحساس يدرك من خلاله المخاطب احترام المخاطب لنفسه وقدرته على الوفاء بالتزاماته، للأسف الشديد المستثمر اليوم سواء كان وطنيا أو أجنبيا لا يثق بحكومته، وهذا ما يجعله غير راغب تماما في المغامرة ولو بجزء يسير من رأسماله، لقد أبتهم مبكرا على أنكم حكومة متصدعة هجرها عنصر التناغم والإنسجام، وغابت عنها الرؤية الواضحة الواثقة التي تمكن أن تغري المستثمر، والنتيجة اليوم أن عجلة الإقتصاد الوطني توقفت أو أوشكت أن تتوقف عن الدوران، وأصدق شاهد أرقامكم ومؤشراتكم المتدنية التي حملها مشروع قانون المالية لسنة 2019.

إزاء هذا الوضع المقلق نسائلكم السيد رئيس الحكومة عن التدابير التي ستتخذونها من أجل إنعاش الإستثمار داخل المملكة؟ وشكرا.



التحتية للديمقراطية وحقوق الإنسان، هناك بنيات تحتية تؤسس، المؤسسات الدستورية، واحد مجموعة الإصلاحات القانونية، هي ما يمكنش هي كتأسس لواحد المغرب لا رجعة فيه، واخا تكون المشاكل، ولكن كنأسسو البنيات التحتية كنكونو كنتقدمو أحيانا ببطء، أحيانا بسرعة مقبولة، ولكن التقدم الحمد لله موجود. وأيضا على المستوى الاقتصادي العام الماكرو اقتصادي، وأيضا على مستوى البنيات الاقتصادية وأيضا على مستوى تحسن جاذبية الاقتصاد الوطني وتنافسيته وأيضا على المستوى الاجتماعي.

وأريد أن أشير هنا في هاد السياق، إلى أن الاستثمارات الأجنبية ببلادنا سنة 2018 لن تقل أبدا عن مستوى الاستثمارات سنة 2017، 34 مليار درهم، وقد أعلن أنه 30 شتنبر 2018 وصلنا ل 27 مليار درهم، فنحن في تقدم إن شاء الله وفي نهاية السنة غادي نوصلو المستوى ديال 2017 أو يزيد، ولذلك الحديث باستمرار عن تراجع الاستثمارات الأجنبية هذا غير ذي موضوع وغير صحيح. مكنت هذه الإصلاحات من تحسن مؤشرات بلادنا على عديد من المستويات، هاد المؤشر ديال «دوينغ بيزنس» اللي هو مؤشر ممارسة الأعمال واحد من المؤشرات اللي تحسنت فيها بلادنا، وتعززت عدد من المؤشرات الاقتصادية، واليوم يمكن نقولو جميع المؤشرات الاقتصادية كلها إيجابية، جميع المؤشرات الاقتصادية إيجابية، حتى المؤشرات الاقتصادية بدأت في التحسن، وفي آخر إحصاء ديال المندوبية السامية للتخطيط تحدثت عن تراجع في نسبة البطالة بنسبة 0.6% عن نفس المدة من سنة 2017، وهذا تحسن مهما يكون طفيفا احنا بغينا أكثر، كنطمعو لأكثر، بغينا جميع الشباب المغاربة يولوجوا سوق الشغل، ولكن إلى تحسنا، كنقولو مزيان راه تحسنا ونديرو جهدنا وتعاونو باش نحسنو المغرب أكثر، وهاد

اللي هو محرك أساسي للتنمية بمختلف أبعادها، سواء كانت اقتصادية أو كانت إجتماعية.

ويمكن أن نقول بأن هذا التحسن اللي واق فيه كياشر على أن المغرب فعلا في الطريق الصحيح، وهذا واحد من المؤشرات التي تحسنت، باش نقولو اليوم لأن في الخطاب ديالي نتوجه المواطنين والمواطنين بالأساس، أن المغرب الحمد لله فيه كثير من الأمور التي يمكن أن يفتخر بها عندنا كثير من المشاكل أيضا، عندنا كثير من التحديات كذلك، ولكن أيضا عندنا إيجابيات كبيرة ليس فقط في ظل هاد الحكومة، ولكن في مسار المغرب طيلة العقود الأخيرة، وخصوصا طيلة السنوات الأخيرة، ونحن نؤمن بأن الاستثمار والقطاع الخاص والعناية بالمقاولة، وخصوصا المقاولة الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا هو مدخل أساسي من مداخل التنمية وإنتاج الثروة وإيجاد أو إحداث فرص الشغل، وبالتالي إيجاد مغرب أفضل إن شاء الله حالا ومستقبلا.

فهاد الإطار البرنامج الحكومي كان قد نص على أنه هناك عدد من التدابير تعترم الحكومة القيام بها للإسهام في التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي الوطني وتحفيز الاستثمار والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتنافسية المقاولة، وأيضا مواصلة تحسن مناخ الأعمال ووضع آندك البرنامج الحكومي هدفا اللي هو الوصول إلى درجة الاقتصاديات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة العمل، «دوينغ بيزنس» في أفق سنة 2021.

ويمكن أن أقول هنا منذ البداية على أن اللي كيهما هنا ماشي تصنيف المغرب فقط وهو مهم، ولكن اللي كيهما هو أن هناك مقارنة شمولية كتهمتم بالمقاولة وكتهمتم بتحسين مناخ الأعمال وكتهمتم بالولوج للخدمات للمقاولة وللمواطنات والمواطنين أيضا، وغادي نشرح هاد النقطة بعد قليل، وأريد أن نؤكد بأن هذا جزء من مجموع الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها وتباشرها بلادنا، سواء على المستوى السياسي ما يسميه الأستاذ الرميد البنيات



اللي وصل المغرب اليوم هو نتائج ديال التعاون ديال الجميع، بغيت نشكر الجميع، بطبيعة البرلمان حتى هو راه ساهم معنا وغادي نجي للمساهمة ديال السادة البرلمانين بعد قليل، بغيت نشكر الجميع، وهاد النجاح في هاد المؤشر كيبين أن المغاربة ايلا تعاونوا كاملين وداروا اليد في اليد، فإنهم يحققون الأهداف دياهم وكيمشيو بالمغرب نحو الأمام، هاد الشئ اللي بغينا وخصنا نواصلو هاد العمل ديال التعاون، هاد التركيبة التعددية، التركيبة المتعددة والتمثيلية المتعددة لهذه اللجنة هو إذن واحد من نقاط قوتها، وسأترأس، إن شاء الله، في غضون الأيام القليلة المقبلة الاجتماع العاشر لهاد اللجنة، هو سنوي، الاجتماع السنوي العاشر لهاد اللجنة، وسيخصص لتقييم ما تم ومناقشة حصيلة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال في المرحلة الماضية، وأيضاً ستعتمد البرنامج المستقبلي بطريقة دقيقة، وغنتبعو أيضاً تصنيف المغرب في التقارير الدولية، وهي التقارير اللي تشكل مصدر غني يمكن الإستعانة به لاستنباط مكامن القوة في اقتصادنا ومكامن الضعف في مناخ الأعمال ببلادنا، وأيضاً مقارنته بالممارسات الفضلى عبر العالم، احنا بلد مفتوح، فين ما كانت ممارسات فضلى نحن لا... ما عندناش، لا نتكبر من أن نأخذ تلك الممارسة، نكيفها لمصلحتنا أو نخترع ممارسة تتكيف على حسب واقعنا وكناخذوها من الواقع ديالنا ومن الأفكار ديال المغاربة.

الآن هاد التحسين ديال التصنيف ديال المغرب في تقرير ممارسة الأعمال «دوينغ بيزنس» الصادر عن مجموعة البنك الدولي ما هو أهميته؟، هاد التقرير عندو أهمية على 2 المستويات بالخصوص:

أولا هاد التقرير كيتعتمد في عدد من المؤشرات لدى تصنيفات دولية أخرى، هناك أكثر من 14 تصنيف دولي كيعتمدوا على هاد التصنيف ديال "دوينغ بيزنس" معنى ذلك التحسن فيه يؤدي إلى التحسن في عدد من التصنيفات الأخرى لبلادنا، ولكن أيضاً هو مؤشر أساسي يعتمدو المستثمرون الخارجيون وكيعتمدوا

المنحى الإيجابي، إن شاء الله، على حسب التوقعات ستتحسن في هاد سنة 2018 وأيضاً سنة 2019.

وجواباً على أسئلة السادة البرلمانين والنواب، سأتطرق تباعاً للتدابير المتخذة من قبل الحكومة في هاد المجال، في مجال تحسين تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال، وسأتحدث عن الهدف اللي هو بلوغ ولوج دائرة اقتصادات 50 الأوائل في هاد المؤشر، والإصلاحات التي تعتمزم الحكومة إدخالها في برنامج هاد المؤشر سنة 2019 بالخصوص.

قبل التطرق لعدد من الإصلاحات الأفقية التي تباشرها الحكومة، والتي هي عندها علاقة في الإطار العام ديال دعم الإستثمار وتحسين مناخ الأعمال عموماً ولم تدخل في معايير مؤشر ممارسة الأعمال ديال البنك الدولي، وقبل ذلك بغيت نتحدث شوية على اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال باش المواطنين والمواطنين يعرفوها، اللي هي واحد اللجنة الوطنية التي تمت تأسيسها سنة 2010 والهدف منها هو دعم الإصلاحات المتعلقة بتحسين ممارسة الأعمال، والحكومة تواصل تعزيز عمل هذه اللجنة اللي كتقوم بواحد العمل مهم جداً، وهي فضاء ديال التشاور والتشارك بين عدد من المتدخلين، فيها الإدارات، صحيح، فيها جميع الوزارات المعنية، ولكن فيها أيضاً عدد من المؤسسات الدستورية، فيها والي بنك المغرب، فيها رؤساء بعض المؤسسات الدستورية الأخرى ذات العلاقة، وخصوصاً المجلس الإقتصادي والإجتماعي، وفيها أيضاً، فيها أيضاً رجال الأعمال CGEM موجودة "الإتحاد العام لمقاولات المغرب"، وفيها الجامعة، جامعة الغرف ديال التجارة والصناعة، وفيها أيضاً ممثلين ديال الأبنك، إذن هناك عدد من... وفيها الشركاء الإجتماعيين، إذن هناك عدد من المتدخلين كلهم حول طاولة واحدة، فهو ورش وطني وليس فقط ورش حكومياً، وهذا أنا بالمناسبة بغيت نشكر جميع المتدخلين، لأن، الحمد لله، النتائج



تتم الجانب التنظيمي أو تتم الجانب العملي في التعامل مع المقاولات وأيضا مع المواطنين والمواطنات في الخدمات التي تقدم لهم، وهاد الشيء مرتبط أيضا بتطوير تفعيل الأنظمة الإلكترونية لتبادل المعلومات، الرقمنة والتبسيط ديال عداد من الإجراءات ومن الوثائق، إنشاء وتطوير مجموعة من الشبائيك الوحيدة لتيسير تعامل الإدارة مع المقاول، هاد الشيء كله كان فيه عمل يومي مستمر شارك فيه الجميع، وفي إطار ترصيد بطبيعة الحال ما غنهدرش على العمل ديالها لمدة ثماني سنوات، هو عمل غني ومهم شارك فيها البرلمانين من خلال المصادقة على عدد من النصوص القانونية، ولكن أيضا شاركت فيه المؤسسات الأخرى.

لكن في إطار ترصيد هذه المكتسبات الهامة، وسعيا إلى تحقيق الهدف الطموح المتمثل في الوصول إلى ولوج الإقتصاديات الخمسين الأوائل عالميا على مستوى جودة ممارسة الأعمال سنة 2021 إن شاء الله، وضعت خطة عمل واضحة مفصلة المعالم تتلخص عناصرها بالأساس في ما يلي:

- إعداد تقارير تقنية مفصلة قصد دراسة وتحليل مجموع المؤشرات المتضمنة في تقرير ممارسة الأعمال؛

- إعداد برنامج متعدد السنوات 2018-2021 كيضمن الإجراءات والمشاريع اللي غادي تدار في الفترة المقبلة؛

- الأدوات ديال الحكامة وآليات الحكامة ديال اللجنة لإنجاز وتتبع هاد الإصلاحات؛

- وضع مخطط تواصل للتعريف بهاد الإصلاحات؛

- تقييم آثار هذه الإصلاحات على تحسين مجموع المؤشرات المحتسبة في تقرير ممارسة الأعمال.

وأدعو السيدات والسادة البرلمانين فعلا إلى التعرف على التفاصيل ديال هاد الورش اللي هو مهم جدا، إما عن طريق

المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية وكنتمدمو الأبنك الدولة، كنتمدمو وكالات التنقيط اللي هي مهمة جدا هادو كلهم كيكنتمدمو على هاد المؤشر، فالتقدم فهاد المؤشر كييعطي إشارة إلى أن المغرب يسير في الاتجاه الصحيح. وأيضا هو مرجع الممارسات الفضلى عبر العالم.

وللإشارة هاد التصنيف كيصنف 190 دولة عبر العالم وفق واحد 10 د المؤشرات، والحمد لله بلادنا استطاعت في هذه السنة من 2010 اليوم تقدمنا من التصنيف ديال 128 سنة 2010 اليوم 60 سنة 2018، معنى ذلك تقدمنا ب68 رتبة في 8 سنوات، وهذا تقدم مهم جدا لبلادنا، بالمناسبة اليوم المغرب أصبح الثالث افريقيا والثاني عربيا في مؤشر ممارسة الأعمال، أنا ما أظن واش كاين شي مغربي اللي ميفتخرش بهاد الشيء، وخصوصا أنه عمل جماعي شارك فيه الجميع لا يمكن للحكومة وحدها أن تدعي هاد الفضل، ولكن لها فضل أنها هي التي تقود هاد اللجنة الوطنية لممارسة الأعمال فلا بد أن يكون لها بعض الفضل في هذا، ولكن الفضل أيضا يرجع إلى جميع الشركاء وجميع المساهمين فيه.ذ

ويمكن أن أقول نؤكد لكم ونؤكد للمواطنين والمواطنات بأن هاد التطور ما جاش صدفة، ما جاش غير هكاك، وإنما كان وراءه فرق مغربية تشتغل من خبراء مغاربة 100% يشتغلون عمل جاد يومي بدون مبالغة يومي، حنا عندنا المجموعة اللي هي الكتابة الدائمة ديال اللجنة الوطنية لممارسة مناخ الأعمال، وهاد اللجنة الوطنية تشتغل فيها بالمناسبة كيشغلو معها جميع المؤسسات والشركاء الذين تحدث عنهم كل واحد كيشغل معهم وفي تناغم الحمد لله هذا كيبين بأننا يمكن ولو تعددت المؤسسات أن يكون هناك تنسيق فيما بيننا لنصل إلى هذه النتائج. إذن هو جا ماشي بمحض الصدفة وإنما أتى بعمل جاد قام به جميع المتدخلين لمباشرة عدد من الأوراش المهمة الإصلاحية، سواء تتم الجانب القانوني أو



بالسجل والمسح العقاري، هناك تيسير عملية التصدير والإستيراد عبر نزع الصفة المادية عن مسار التعشير الجمركي على الصعيد الوطني، وتحسين البنية التحتية لميناء طنجة المتوسط، هناك تبسيط وتيسير مسطرة الربط بالشبكة الكهربائية للمقاولات الصناعية.

هذه الإنجازات مكنت بلادنا من أن يقفز على المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة الأعمال، هذا مؤشر ممارسة الأعمال راه فيه عدد من المؤشرات الفرعية التي تقدم فيها المغرب بزاف، تقدم في مؤشر منح تراخيص البناء إلى المرتبة 18 عالميا، تقدمنا في مؤشر أداء الضرائب إلى المرتبة 25 عالميا، تقدمنا في مؤشر إنشاء المقاولات المرتبة 34 عالميا، تقدمنا في المؤشر ديال الربط بالكهرباء المرتبة 59 عالميا وهكذا، فعدد من المؤشرات كان هناك تقدم مهم، وهناك مؤشرات أخرى كحتاجو باش نديرو فيها خدمة وعمل ميداني باش نتقدمو.

وهنا أود أن أتوقف عند المقاربة التشاركية مرة أخرى التي من قبل جميع المتدخلين في القطاع العام والقطاع الخاص وأعضاء جميع الفرق البرلمانية بمجلس النواب والمستشارين، لأشكر الجميع على الجهود وعلى التفاعل الإيجابي مع مبادرة الحكومة بإخراج القانون ديال مدونة التجارة، ونطلب المزيد لنستمر في عمل تشاركي لتتقدم بلادنا إلى الأمام، فضلا عن تقرير سهولة ممارسة الأعمال دوينغ بيزنيس، أريد أن أشير بأن هناك جملة من المؤشرات الدالة على أهمية الإصلاحات التي باشرت با بلادنا، والتي أنجزتها باعتراف المؤسسات الدولية ذات المصادقية، ومن جملة هذه المؤشرات ارتفاع القطب المالي للدار البيضاء المرتبة 28 عالميا من بين 100 قطب بمركز عالمي مالي كأول مركز على الصعيد الإفريقي، اليوم المركز المالي، القطب المالي للدار البيضاء هو أول مركز إفريقي في هاد المستوى، متقدم بسبع مراكز بتصنيف نفس المرتبة من السنة الماضية وذلك على حسب آخر تقرير خاص بأهم المراكز المالية

المبادرة وأنا قلتها للجنة، اللجنة المتتعبة لإنجاز هاذ المشروع هذا، قلت ليهم يمكن يدعو اللجنة المالية أو أعضاء لجنة المالية في مجلس النواب، في مجلس المستشارين أو رؤساء اللجان لزيارتها باش تتطالعوا على آليات العمل وعلى الفريق اللي كيشتاغل، وعلى الأفق اللي كيشتاغل فيه، وعلى الإصلاحات المقبلة، وعلى البرامج بدقة وهاذ الشي كله متاح إيلا اتخدم المبادرة يمكن للسيد الوزير يجي ويجيب معاه الفريق ويتناقشوا باش تدخلوا في التفاصيل التي يصعب الآن أن ندخل فيها لأنها يعني كثيرة، ولكن يمكن هنا أن أتحدث عن عدد من الإصلاحات اللي دخلت فهاذ السنة هاذي 2018 والتي ساهمت فيها، كما قلت منذ قليل، السادة البرلمانيين، الإصلاحات اللي مشات في الملف المغربي اللي بالمناسبة هاذ الملف دائما كيتحط في 30 أبريل كل سنة، السنة الماضية درنا دورة استثنائية باش نصادقو، يصادق البرلمان على إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبة المقاولات، لأن بغينا نخطو الملف ديالنا في الوقت المناسب، لأن خاصو يتنشر في الجريدة الرسمية ولا يعتمد لدى اللجنة إلا إذا كان هناك إثباتات على أن الأمور جدية، ما كاينش هنا وعود.

ولذلك أريد أن أشكر السيدات والسادة البرلمانيين اللي تفهمو هاذ السرعة ديال مناقشة هاذ المشروع ديال القانون حتى صادق عليه البرلمان، وحتى ساهم في ترتيب المغرب سنة 2018، أو غادي نجيبو مشاريع أخرى في القريب اللي هي خاص 30 أبريل 2019 حتى هي عندنا مشاريع أخرى والتي نحن فشاركة، فشاركة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية نقدمو بلادنا إلى الأمام، إذن كان هناك فهاذ الملف إصلاح الكتاب الخامس المرتبط بصعوبة المقاولات، كان هناك تقليص تكلفة إحداث المقاولات عبر الإعفاء من واجبات التسجيل، كان تيسير عملية نقل الملكية عبر نزع الصفة المادية الرقمنة عن مجموعة من الخدمات مثل شهادة الملكية، تسجيل عقود البيع، فضلا عن تعزيز الشفافية المتعلقة



ما عندنا فينا خير وما كنديروا والو، لا الحمد لله هناك إيجابيات والخير كثير على الرغم من أننا عندنا أيضا صعوبات وعندنا تحديات سنواجهها بكل شجاعة وبكل جرأة وبكل صراحة أيضا، ما هي الإصلاحات والتدابير الدابا التي تعتمز الحكومة القيام بها واتخاذها في السنة المقبلة إن شاء الله لتمكين المغرب من ولوج الإقتصادات الخمسين الأوائل عالميا؟

يمكن أن ألخص هاد الإجراءات فيما يلي:

أولا - مواكبة تفعيل إصلاح الكتاب الخامس ديال صعوبة المقاولات عبر المصادقة على النصوص التطبيقية المتعلقة بالسنديك وبرقمنة المساطر الإدارية والتي سنخرجها قريبا إن شاء الله، وبالمناسبة هاد صعوبات المقاولات لأول مرة ولا عندنا في المغرب نص المقاولات اللي كتكون عندها صعوبات، سواء مالية أو غيرها واللي يمكن تمشي الإفلاس واليوم عندنا واحد المسطرة ديال المواكبة، مسطرة ديال الوقاية، مسطرة ديال التسهيل حتى التصفية وكتكون عندها واحد الأفق واضح، وهذا غادي يمكن من إنقاذ عدد من المقاولات الصغرى والمتوسطة التي عندها صعوبات؛

ثانيا - تحديث النصوص القانونية المتعلقة بحكامه المقاولات وتطويرها؛

ثالثا - مواصلة نزع الصفة المادية عن مجموعة الخدمات المتعلقة بنقل الملكية، دابا غادي يكون عندنا إن شاء الله واحد الرقمنة عدد من المساطر غتم عبر الأنترنت، الرقمنة ديال عدد مهم من المساطر بانخراط مختلف المتدخلين وخصوصا فيما يخص نقل الملكية، وهاذ المتدخلين غادي يكونوا الموثقين، وغادي يكونوا إدارة الضرائب، وغادي تكون المحافظة العقارية، وغادي تكون الجماعة الترابية هادو كلهم غادي يكون من السهل نقل الملكية عبر الأنترنت بطريقة مؤمنة بطبيعة الحال والموثق يمكن يخدم من المكتب ديالو وهذا غادي ينقص لنا حتى الفساد الإداري والمالي، غادي تنقص لنا الرشوة، غادي تنقص لنا الوسائط، غادي ينقص

العالمية كلوب فينينش سانترس الذي تصدره مؤسسة لونغ فاينش والذي يعتبر مقياسا مرجعيا للأقطاب المالية الدولية؛

-ثانيا: تقدم المغرب في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فتقدمت بلادنا بمرتبتين مقارنة مع سنة 2017 لتصبح المغرب في المرتبة 75 عالميا، في 2017 كنا في 77 عالميا، وكذا إحتلاله المرتبة 53 على مستوى البنيات التحتية من حيث جودة الشبكات وامتدادها وذلك وفق نفس التقرير متصدرا بذلك دول القارة الإفريقية؛

-ثالثا: يحتل المغرب المرتبة 65 عالميا في مؤشر ريادة إدارة الأعمال من أصل 137 بلدا شملها التقرير السنوي للمعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية لسنة 2018، متقدما بخمس مراكز مقارنة بسنة 2017؛

-رابعا: احتل المغرب المرتبة 67 عالميا من بين 144 دولة في التقرير مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الذي تصدره منظمات الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وفق آخر إصدار 2017 متقدما بذلك ثلاث مراكز مقارنة بالنسخة السابقة للمؤشر، تصدر المغرب الدول الإفريقية في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية، كما أبرزت عدد من التقارير الدولية، فأصبح المغرب أكبر بلد إفريقي جاذب للإستثمارات الأجنبية.

هاد النتائج الإيجابية، معشرة السيدات والسادة النواب المحترمين، هذه النتائج الإيجابية ألا تعكس واحد الجهد كيقوم به بلادنا بجميع مؤسساته ليس الحكومة فقط، واش ما كيعنيش أن المغرب يتقدم على مستويات معينة وخا عندي المشاكل، هذه النظرة الموضوعية المتوازنة هي اللي كمنظروا من جميع أن ينظر بها إلى بلاد.

ولذلك كمنظروا من السيدات والسادة لا البرلمانين ولا رجال الإعلام ما ييقاش يديروا واحد الوجه سوداوي بحال إيلا احنا راه





الله لبلادنا، هناك مشروع قانون أيضا يهدف إلى إحداث السجل الإلكتروني الوطني والسجلات الإلكترونية المحلية وتقنين توطين المقاولات، وهو أيضا في طور القراءة الثانية في الغرفة الأولى ونرجو أيضا أن يسرع بالمصادقة عليه.

إذن كما هناك مشروع مهم هو اللي غادي نجيبو إن شاء الله، هو مشروع القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، هذا غادي يسهل حياة المقاوله كثيرا، أشنو هي الضمانات المنقولة؟، كايته الضمانات غير المنقولة، دابا الواحد إيلا بغى ياخذ القرض لشي شركة ولا شي واحد بغى يدير مقاوله خاصو ضروري يكون عندو الأرض أو البناء، دابا خص نسهلو باش يمكن حتى الأمور اللي ماشي هي عقار يمكن تكون ضمانات بالنسبة للمقاولات باش يمكن تلجأ إلى التمويلات وغادي يسهل على المقاولات الصغيرة والمتوسطة، غادي تولى السيارات، غادي تولى الآليات، غادي يولي السجل التجاري غادي تولى عدد من الأمور هي من الضمانات المنقولة التي ستضمن لهذه المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا الحصول على التمويلات، وبما أن التمويل هو من أحد العقبات الكبرى أمام هذه المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، فهذا إن شاء الله غادي يكون قفزة في حياة المقاوله هاذ النوع ديال المقاولات وغادي يحسن ترتيب المغرب في مؤشر الحصول على التمويل، والذي لا زالت بلادنا تحتل فيه مرتبة متأخرة اللي هي المرتبة 112 عالميا، إن شاء الله إيلا صادقتو بإذن الله إيلا جنبنا هاذ مشروع القانون وصادقتو عليه ونشرناه في جريدة الرسمية غادي يقفز المغرب إلى مراتب متقدمة، وغادي ينفعنا في مناخ الأعمال وغيسهل حياة المقاوله.

وكما قلت في البداية اسمعتو السيدات والسادة النواب، كما قلت في البداية ما كيهمنناش فقط الترتيب واطا هو مزيان، ولكن اللي تيهمننا أننا نسهلو الحياة ديال المقاوله عمليا المقاولات وخصوصا الصغيرة والمتوسطة. ما هي الإصلاحات الأفقية

لنا ضياع الوقت بالنسبة للمواطنين، غادي تكون ضمانه ديال التأمين أمان أكبر ديال المعاملات، وهذا واحد تسهيل الحياة بالنسبة للمقاوله وبالنسبة للمواطنات والمواطنين أيضا؛

- تعميم نزع الصفة المادية عن الوثائق والإجراءات اللازمة في مجال التجارة الخارجية، وبالمناسبة إن شاء الله غادي نبدأ واحد العهد جديد ديال صفر ورق (zéro papier) فيما يخص الإجراءات الجمركية في سنة 2019 إن شاء الله، وهذا حتى هو غيسهل على المصدرين والمستوردين والمواطنات والمواطنين اللي عندهم إجراءات جمركية غيسهل عليهم الإجراءات لا في الوقت، ولا في الجهد في التنقل ماشي غادي الواحد بيغي بمشي ويحيي فيما يخص الكلفة، هاذ الشي كلشي غادي يسهل بالنسبة لهاد المواطنات والمواطنين إن شاء الله؛

- اعتماد وتفعيل مشروع إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، والذي يهدف إلى : تقليص الآجال، وتقليص الكلفة، وتبسيط الإجراءات بالنسبة لإحداث المقاولات. وهذا فيه ثلاثة مشاريع قوانين أعدتها الحكومة واحد المشروع القانون صادق عليه البرلمان وصدر في الجريدة الرسمية، وهو القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بهدف ملاءمة اختصاصات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية مع المهمة الموكولة له والمتمثلة في تدبير المنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية. وهذا قانون، هذا مشروع قانون صادقتو عليه ونشر بالجريدة الرسمية في غشت 2018، لكن هناك زوج مشاريع قوانين أخرى مشروع قانون يتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها ويهدف إلى إضفاء الطابع الإلكتروني على جميع الإجراءات المتعلقة بإحداث المقاولات، وهذا في طور المصادقة قراءة ثانية عندكم في مجلس النواب إن شاء الله بغينا غير المشاريع اللي كتجي إن شاء الله تسرعوا فيها بإذن الله، الله يجازيكم بخير، باش تشاركوا معنا فهاد الخروج من المنطقة الرمادية نحو اقتصاد أفضل إن شاء



- هناك أيضا واحد المشروع مهم، وهو تسريع إعداد مشروع الميثاق الجديد للإستثمار، اللي حتى هو وارد في البرنامج الحكومي، واللي هو اهتمامنا به، واللي هو الآن قيد الإعداد. هذا تأخرنا فيه علاش؟ لأن خصنا نديرو المراكز الجهوية للإستثمار خصنا نديرو ميثاق اللاتمرکز الإداري، باش نديروه هو لأن جزء من المعطيات كتبني على هاذيك الإصلاحات الهيكلية اللي كنديروها، ما يمكنش ندير إصلاح هيكلية شي كيشرق شي كيغرب، فهي بعضها يبنني على بعض. هاذ مشروع الميثاق الجديد للإستثمار هو إطار جديد محفّز للإستثمار إن شاء الله، بإجراءات واضحة، بإجراءات مبسطة تهدف إلى تعزيز وتحسين مناخ الأعمال، تهدف إلى تعزيز جاذبية وتنافسية المغرب إلى مصاحبة الإستراتيجيات القطاعية، وإلى ضمان الإنلقائية فيما بينها، إلى الإسهام في البعد الترابي، البعد الترابي للإستثمارات وهو مهم. وهذا كله سيسهم في إنعاش التشغيل والمساهمة في التنمية الجهوية وتحسين جاذبية وتنافسية الإقتصاد الوطني؛

- وأيضا تنكب الحكومة حاليا، وهذا من جملة الإصلاحات الجهورية، على تعديل القانون المتعلق بالشراكة قطاع عام-قطاع خاص، اللي هو قانون ديال آش؟ ديال (PPP) ما يسمى partenariat public-privé الشراكة قطاع عام-قطاع خاص، و هو أيضا قانون مهيكلي ومهم جدا، وهذا سيمكن من إضفاء المزيد من النجاعة والفعالية في إعداد وإبرام عقود الشراكة وتنفيذها.

هاذ الإصلاحات الهيكلية والمهمة التي تباشرها الحكومة وتعتر بأن تكون طرفا في التشارك مع مختلف المتدخلين، ومنهم المؤسسة التشريعية في مباشرتها، هاذ الإصلاحات إن شاء الله ستعطينا مستقبل أفضل بالنسبة للمناخ ديال الإستثمار ومناخ الأعمال وبالنسبة لحياة المقاوله اللي كنعترضو بها وكنظلبو من المقاولات جميعا، جميعا سواء الكبرى أو المتوسطة أو الصغرى أو

الأخرى؟ هناك في البداية قلت صحيح أنه تحسين مناخ الأعمال من خلال هاذ المؤشر مهم، ولكن أيضا احنا كيهما أن تكون هناك إصلاحات هيكلية أفقية لمناخ الإستثمار، ومناخ الأعمال في بلادنا، ولإقتصادنا الوطني ولذلك احنا ما كنعكفوش فقط بالإجراءات الواردة فهاذ المؤشر، وإنما عندنا عدد من الإجراءات الأخرى باشرتھا الحكومة واهتمت بها ويمكن أن نتحدث عن بعضها:

أولا-إصلاح المراكز الجهوية للإستثمار، وكما تعرفون راه مشروع القانون ديال هاذ الإصلاح راه موجود عندكم في الغرفة الأولى، ونتمناو إن شاء الله يصادق عليه البرلمان باش نباشرو هاذ الإصلاح عمليا، باش نقفزو بالمراكز الجهوية للإستثمار نحو فضاء جديد تكون أكثر عملية، تكون أكثر قدرة على الإستجابة لحاجيات المقاوله ولحاجيات المستثمرين؛

ثانيا-وهذا راه سؤلنو عليه مرارا السيدات والسادة النواب المحترمين، واهتميتو به مرارا في عدد من الأسئلة الشفوية، ولكن حتى أثناء مناقشة مشروع قانون المالية، وهو ماذا؟ هو ميثاق اللاتمرکز الإداري، والذي صادق عليه المجلس الحكومي في 25 أكتوبر الأخير، اللي هو إصلاح جوهري في بنية الإدارة اللي غادي يقرب الإدارة من المواطنين جهويا وإقليميا، وإن شاء الله في القريب غادي نباشرو التطبيق العملي والتنفيذ الواقعي هاذ ميثاق اللاتمرکز الإداري، وأنا أحث السيدات والسادة البرلمانين، وخصوصا في اللجنة المعنية بدعوة السيد الوزير باش يعطي الخطوط العريضة لهاذ الميثاق ديال اللاتمرکز الإداري اللي هو إصلاح جوهري هيكلية كان جلالة الملك، قد دعا إليه في 17 خطاب ملكي، ونحن نعتر بأننا هاذ الحكومة تجيب هاذ الإصلاح الجوهري فهاذ الزمن القياسي اللي هي سنتين؛



بين القطاع العام والقطاع الخاص، كإبنة من جهة الحكومة رئيس الحكومة ومن جهة الإتحاد العام لمقاولات المغرب رئيس الإتحاد العام لمقاولات المغرب، دابا ردنا اجتماع منذ فترة باش نظورو هاذ الآلية. هاذ الآلية لتطويرها وتشكلت 2 لجن وإحداث لجنتين خاصة بتطوير الآلية المشتركة بين القطاعين، وأنشئت وغيتنشأ عدد من اللجن على الأقل 4 ديال اللجن: لجنة تمم التشغيل والرأسمال البشري، لجنة تمم تنافسية المقاوله، لجنة تمم العلاقة بين المقاوله الإدارة، لجنة تمم الجبايات الصفقات العمومية. والهدف من هاذ الشئ كامل واحد المقاربة تشاركية اللي كنتصنتو فيها للمقاوله أيا كان نوعها ومستواها، وبطبيعة الحال احنا كنتقبلو عدد من المقاولين باستمرار أو المستثمرين اللي كتكون عندهم صعوبات وخصوصا من قبل عدد من القطاعات الحكومية، إيلا جاوننا في رئاسة الحكومة في الغالب كتوجهوهم لهاذ القطاعات وأحيانا نستقبلهم إيلا كان ذاك الشئ ضروري باش أي إشكال نحلّه في حينه على حسب القدرة إذا كان القانون يسمح بذلك، بطبيعة الحال.

إذن في الأخير، أريد أن أقول مرة أخرى بأنه يمكن أن نعتز بهاذ التطورات اللي دارتها بلادنا، بطبيعة الحال واحّا أنا فهاذ السؤال مرتبط بمناخ الأعمال اللي هو ملف اقتصادي درنا جهد كبير على المستوى الإقتصادي، ولكن بغيت نقول أيضا بأن هناك جهود تمت على المستوى الإجماعي، على مستوى الحكامة، على المستوى السياسي وما مثلا مصادقة مجلس الحكومة على الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان إلا إنجاز وطني من هاذ البنيات التحتية الديمقراطية لحقوق الإنسان، وما مشروع قانون المالية ديال 2019 اللي جاب عدد من الإجراءات الإجماعية ذات الأهمية القصوى، اللي هي إجراءات شجاعة فيها تطوير ديال إجراءات سابقة وإجراءات جديدة، وفيها عدد من الإجراءات تمم أيضا المقاوله وخصوصا الصغرى والمتوسطة، ما

الصغيرة جدا باش نقولو ليها راه احنا كنتعتزو بالمساهمة دياها وكنطلبو منهم باش حتى هما يشاركو معنا بفعالية في تحريك عجلة الإقتصاد إلى غد أفضل إن شاء الله، لأن المقاوله شريك أساسي في هذه الأوراش كلها.

وفضلا عن كل هذا، فضلا عن كل هذا ونحو آفاق مستقبلية لتحسين مناخ الأعمال ببلادنا، ستسهر اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال على تطوير وتعزيز آليات الإنصات للقطاع الخاص عبر جملة من التدابير كما يلي:

• وضع آلية إلكترونية للإنصات الدائم للمقاولين تسمح لهم بالتعبير عن الصعوبات المتعلقة بمناخ الأعمال، بطبيعة الحال خصني نذكر بواحد الإصلاح جوهرى اللي هي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، اللي هي ديال الشكايات ديال المقاولات فيما يخص وحتى المواطنين والمواطنات الأفراد فيما يخص الطلبات العمومية، الصفقات وغيرها كلشي مشتريات ديال الإدارة إيلا كاين شئ اختلال خاص في واحد الصفقة معينة أو إجراء معين، يمكن مباشرة المتضرر أن يلجأ إلى هذه اللجنة اللي هي معبأة 24 ساعة على 24 ساعة للإستجابة لهذه الشكايات، وقد أصدرت عددا من القرارات بالمناسبة القرارات دياها كلها راه كتنتشر في الموقع ديال الأمانة العامة للحكومة؛

• لكن هناك هذه الآلية هي آلية نشوفو الآراء دياهم فهاذ القوانين، وفي الإجراءات، وفي كيفية الاشتغال ماشي شكايات فردية، غادي تدار هاذ الآلية أيضا؛

• إنجاز آلية قياسية لمناخ الأعمال من شأنها إشراك القطاع الخاص في تقييم أداء مناخ الأعمال؛

• إنجاز استقراء شامل ودوري حول معيقات تطوير القطاع الخاص؛

• بالإضافة إلى هذا كله كانت هناك آليات عمل مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص "plate-forme" كانت



مناخ الأعمال، بالنظر إلى جملة الإصلاحات التشريعية والقانونية والتنظيمية المؤسساتية التي تم تنفيذها، وهو ما ترجمته التقارير الدولية التي أبرزت تحسن ترتيب المغرب حيث ارتقى في ظرف 6 سنوات بـ34 درجة منتقلا من الرتبة 96 سنة 2012 إلى الرتبة 60 سنة 2018، في أفق إن شاء الله ربح 10 درجات أخرى قبل سنة 2021، والانتقال إلى الرتبة 50 كما التزمتم بذلك السيد رئيس الحكومة في البرنامج الحكومي.

هذا الارتقاء لا يخسه إلا جاحد بطبيعة الحال، وهذا الإنجاز يعكس لنا بجلاء قيمة الجهود الذي تم بذله بشكل متواصل منذ حكومات سابقة، وعلى الأخص الحكومة السابقة بقيادة السي عبد الإله بنكيران والإصلاحات الجريئة التي أثمرت هاذ الإنجاز النوعي والارتقاء السريع في سلم تحسين مناخ الأعمال. كما نشيد بالنهج الذي اتبعتموه السيد رئيس الحكومة، من خلال حرصكم على مواصلة هذه الإصلاحات، وحرصكم على التتبع الشخصي وقيادتكم لأشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال. كما أن هذه الدينامية التي أثمرت سنة 2018 المصادقة على نصوص قانونية هامة من طرف البرلمان، وتهم بالأساس إنشاء المقاولات بطريقة إلكترونية وكذلك التغييرات التي همت مدونة التجارة من أجل تقليص آجال وتكلفة إنشاء المقاولات.

كما ننوه بالتزام الحكومة الواضح بتسريع إصدار ميثاق استثمارات جديد، وتنزيل الإصلاح الهيكلي للمراكز الجهوية للإستثمار، وكذلك باستكمال مواصلة تحديث نظام تدبير الصفقات العمومية وتبسيط المساطر الجمركية. كما لا يفوتنا أن ننوه بالتعيين الملكي الأخير لرئيس مجلس المنافسة وهو إحدى مؤسسات الضبط والتقنين ضمن الهندسة الدستورية لبلادنا والتي يعول عليها كثيرا للعب أدوار طلائعية على مستوى تخليق الحكامة الاقتصادية، وضمان حرية الأسعار والمنافسة، وتقوية قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة ومواجهة كل أشكال التحايل على

يمكنش نقولو بأن هاذ مشروع قانون المالية خاوي وفارغ، بزاف! نقولو مكافيش، نقولو خاصو واحد الجهد أكبر أنا متفق معكم، ولذلك كناّ ذآكرنا أنا والسيد وزير الإقتصاد والمالية بأن عدد من الإقتراحات ديال السيدات والسادة البرلمانين إيلاجات لتحسين مشروع قانون المالية في الاتجاه ديال الإجتماعي فنحن مستعدون للإنصات لهم وقبوله، وبطبيعة الحال راه قبلنا في الحكومة عدد من الإقتراحات ديال السيدات والسادة النواب، سواء كانوا من الأغلبية أو كانوا أيضا من المعارضة وسنستمر في هاذ المسار ديال الإنصات وديال التشاور والتشارك مع الجميع. نسأل الله يوقفنا لما فيه الخيار جميعا لنشغل بتوجيهات جلالة الملك، حفظه الله، لمغرب أفضل حالا ومستقبلا إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نفتح الآن باب التعقيبات بإعطاء الكلمة بإسم فريق العدالة والتنمية للسيد النائب محمد خبي.

#### النائب السيد محمد خبي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

#### السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بطبيعة الحال أولا لا بد من التنويه كما جاء في مداخلة السيد رئيس الحكومة، بالتقدم الكبير الذي حققته بلادنا في مجال تحسين



وهناك يعني توقع لمزيد من هبوط أسعار البترول على المستوى الدولي، نتساءل كيف تبقى أسعار المحروقات في السوق الوطنية بنفس الثمن الذي كانت عليه؟.

ومن جهة أخرى، وعلى مستوى التنافسية ومناخ الأعمال سنة 2017، أو من خلال مؤشر الأعمال Doing Business الذي سجل فيه المغرب تقدما هاما سنة 2018 يعني ارتفاعه للرتبة 60 ورتبه 9 نقط، وعلى سبيل الإشادة بأعمال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي تشتغل على تحسين الآليات التي تكفل تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالمقاول، ورغم أن سنة 2017 لم يشهد هاذ المؤشر تحسنا كبيرا بحيث أنه تراجعنا من الرتبة 70 إلى 71، فإن مختلف التدابير التي تم القيام بها هذه السنة، الحمد لله مكنت من استدراك الأمر والإرتقاء من جديد في هذا السلم.

ومن جهة أخرى، يمكن أن نشير إلى جملة من العوامل التي تشكل عراقيل رئيسية دون تحسين مناخ الأعمال، نذكر منها:

1. الفساد والرشوة، كما جاء في كلمتكم السيد رئيس الحكومة؛
2. ضعف نجاعة الإدارات العمومية؛
3. استمرار صعوبة الولوج إلى التمويل؛
4. عدم استقرار المنظومة الضريبية؛
5. التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل؛
6. تمديد آجال الأداء بالنسبة للمقاولات؛
7. ضعف تشجيع البحث والإبتكار.

إن استمرار هذه العوامل المعرقلة يطرح التساؤل حول مدى نجاعة وفعالية كل هذه الإصلاحات التي تم إنجازها لحد الآن، كما أنه يكشف عن إشكالات على مستوى تنفيذ السياسات الرامية إلى النهوض بمناخ الأعمال وتحسين أداء المرفق العام. ومن ثمة، فإن هذا الواقع يبرز حجم التحديات الواجب رفعها من لدن

القانون، ومحاربة عملية التركيز والإحتكار وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية التي يلجأ أصحابها على سبيل المثال لا الحصر إلى الإتفاق الضمني على اقتسام حصص من السوق وكذلك الإتفاق على تسعيرة موحدة للسلع والخدمات، الأمر الذي من دون شك، يضر بالمنافسة الشريفة ويسبب لبلدنا ولجهودها على مستوى تحسين مناخ الأعمال.

وقد بدت كما لا يفوتكم السيد رئيس الحكومة، أهمية هاذ المجلس الدستوري بشكل جلي من خلال تزايد الطلب على تنصيب المجلس في أعقاب المقاطعة الشعبية لبضائع بعينها، ضمانا لشروط المنافسة ومحاربة الإحتكار. وفي هذا الصدد ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة، تسريع إصدار المرسوم الذي بموجبه ستعيون باقي أعضاء المجلس ليقوم بدوره إن شاء الله، كاملا في التخليق والتقنين والضبط والمحاسبة. كما نهبب بكم إلى أن توفروا كافة الإمكانيات المالية والبشرية التي يحتاجها مجلس المنافسة من أجل أن يتمكن بطبيعة الحال، من أن يقوم بدوره كاملا كما ينتظر من ذلك الرأي العام منه في هذه الظروف بالذات.

وبالمناسبة السيد رئيس الحكومة، لا يفوتني أن أثير انتباهكم أو أثير معكم من جديد قضية تسقيف أسعار المحروقات، فأمام انخفاض والهبوط المتوالي لأسعار البترول على المستوى الدولي، لا نجد أي معنى لاستمرار سعر المحروقات في السوق الوطنية في المستوى الذي كانت عليه عندما كان سعر البترول دوليا يقارب ثمانين دولار، في حين أنه اليوم يباع ب51 دولار للبرميل، أي بانخفاض تقريبا 37% من القيمة ديال القيمة ديالو في بداية أكتوبر، بمعنى أننا اليوم في طنجة على سبيل المثال الغازوال اللي كيتباع أكثر من 10 دراهم، علما أن كما قلت أن القيمة ديال برميل البترول انخفضت ب37% في ظرف تقريبا شهر ونصف. هاذ لإنخفاض المتوالي الذي تدعمه القراءات الظرفية الإقتصادية الدولية التي تنحو منحى أنه هناك وفرة على مستوى الإنتاج،



والمؤشرات تشير إلى الصعوبات التي تحملتها المقاول، ولا أدل على من ذلك من تمديد آجال الأداء بالنسبة لهذه المقاولات، وخاصة في علاقتها مع القطاع العام.

كما ينبغي التذكير أيضا بأن المقاولات التي عانت أكثر من تمديد آجال الأداء، هي المقاولات التي ينتمي زبناؤها إلى القطاع العام، بالإضافة إلى ذلك فإن المقاولات العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتوزيع، هي التي حققت آجالا طويلة تجاوزت 90 يوم، بينما تحقق قطاعات مثل تقديم خدمات المقاولات والصناعات الغذائية آجالا أقصاه أقل من 90 يوم وأقل من 60 يوم على التوالي، وبالتالي تشكل هذه الظاهرة من جهة عاملا من عوامل تدهور مناخ الأعمال بحكم تأثيره سلبا على ميزانيات المقاولات وعلى توجهاتها الإستثمارية، وتشكل من جهة أخرى خطرا على الوضعية الإجتماعية للعاملين في المقاولات المعنية، ومازالت ظاهرة الرشوة تمثل آفة إجتماعية حقيقية في المغرب، تتعدى آثارها تدهور مناخ الأعمال، ذلك أن الرشوة في مجتمعنا تؤثر على خلق الثروات وإعاققة الإستثمار، وهذا التداعي ذو الطبيعة الإقتصادية تتولد عنه تداعيات إجتماعية سلبية تضر بإعادة توزيع الثروة، فهي تشكل عائقا أمام تحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات الإدارية والإجتماعية الأساسية، وكذا على تكافؤ الفرص، سيما في مجال الولوج إلى التشغيل.

سأجاوز تصنيفات منظمة ترانسبرانسي التي تضع المغرب في منتصف يعني الترتيب، يعني الرتبة 81 أصل 180، ما يجعل بلدنا أمامه خطوات ومراحل أخرى كبيرة نحو تجاوز الوضع الذي يمكن أن تصفه وهذه المنظمة بالفساد المزمن، كما أن بلدنا يحتل الرتبة 10 في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال إفريقيا، والرتبة 11 في القارة الإفريقية حسب ترتيب هذه المنظمة، وهنا لا يفوتنا أيضا أن نشيد بمختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السيد رئيس الحكومة على سبيل المثال، مختلف التدابير التي تدخل في

المغرب من أجل التمكن من الوفاء بالتزام التموقع ضمن أفضل 50 بلد على مستوى ممارسة الأعمال بحلول سنة 2021 إن شاء الله.

ومن بين الإشكالات الرئيسة التي يصادفها المستثمرون والمقاولون، يمكن أن نخص بالذكر: تمديد آجال الأداء، ففي سنة 2017 على سبيل المثال، وطبقا لنتائج البحث الذي أجرته إحدى الشركات المختصة في مجال التأمين عن التجارة الخارجية، كشف هذا البحث أن متوسط أجل الأداء وصل منحاه التصاعدي منتقلا من 66 يوم سنة 2015، إلى 82 يوم سنة 2016، إلى 99 يوم سنة 2017. كما أن نسبة المقاولات التي عرفت آجال أداء تفوق 120 يوم ارتفع بشكل استثنائي خلال سنة 2017، إذ بلغ حوالي 42% مقابل 13% فقط سنة 2016.

وفضلا عن طابعه البنيوي للمغرب، فإن الارتفاع المفرط لتمديد آجال الأداء سنة 2017، يمكن أن يعزى إلى جملة من العناصر الظرفية التي طبعت هذه السنة، أي سنة 2017 بالتحديد، ومن بين هذه العوامل نذكر: التأثير الممتد للأداء الإقتصادي الذي شهدته سنة 2016، والتي كان فيها جفاف حاد؛ والانعكاس المحتمل للبلوكاج الذي عرفته بلادنا، ولتأخر تشكيل الحكومة، والمصادقة المتأخرة على قانون المالية. وجلها عناصر تولدت عنها شكوك ونجمت عنها ضغوطات على مختلف أنواع المقاولات.

وهنا لا بد من الإقرار بخلاصة أساسية، وهي أن تحسين مناخ الأعمال هو الثمرة اليانعة والإبن الشرعي لتحسين المناخ السياسي والديمقراطي، واحترام الإرادة الشعبية والمنهجية الديمقراطية، والعكس بالعكس. كلما تراجعنا على المستوى الديمقراطي كلما تأثر مناخ الأعمال، وأن هاذ البلوكاج دفعنا ثمنه سياسيا ثمنا مكلفا وباهظا، ودفعنا أيضا ثمنه من الناحية الإقتصادية، وها هي الأرقام



لنا جميعا، وإذا نجحت الحكومة فهو نجاح لنا جميعا، ولكن الواقع الملموس بعد التحليل الملموس، يقول ما يلي، السيد الرئيس حكومتكم غير منسجمة، ببرامج متناقضة وتصوراتكم متضاربة لاستكمال بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، هي كل لا يتجزأ، هي سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية، الديمقراطية هي مشاركة الشعب في صنع القرار، في تنفيذ القرار وفي مراقبة تنفيذ القرار وهو ما نقوم به اليوم، حكومتكم مرتبكة في تصوراتها وفي نهجها، حكومتكم مترددة في قراراتها، حكومتكم فاقدة للبوصلية، حكومتكم غير مبالية بخطورة الوضعية الاجتماعية وغير واعية بمخاطر هذه الأزمة وتجلياتها وتداعياتها، حكومتكم عجزت عن معالجة إختلالاتها، فكيف لها أن تعالج المشاكل المطروحة على بلادنا.

**السيد الرئيس،**

لتحسين مناخ الأعمال لا بد من تحسين المناخ الاجتماعي. وعليه، عليكم التعامل الجدي مع الفرقاء الاجتماعيين، ولكن مع الأسف حكومتكم عطلت الدستور الفصل 8، ناضلنا من أجل إصلاحات سياسية ودستورية، جلاله الملك، استجاب بسرعة، وكان هناك الدستور المتوافق عليه ديار 2011، الفصل 8 يعطي الصلاحيات الكاملة لتدبير هاد الملف بجرأة وصبر وتأن للحركة النقابية في تعاملها، حكومتكم همشت الحركة النقابية، حكومتكم غيبت الحوار الاجتماعي، مع العلم أنكم شاركتكم في تظاهرة فاتح ماي مع نقابتكم، ورفعتكم شعارات ورددتكم شعارات، نريد منكم تحقيقها، وتساءلنا حينها لمن يرفع رئيس الحكومة مطالبه وأنت رئيس الحكومة.

للتذكير، السيد الرئيس، لا بد من استحضار التاريخ، لأن للتاريخ ذاكرة، والذاكرة التاريخية لن تنسى دور الحركة النقابية اللي لعبتوا، الحركة النقابية لعبت دور أساسي من أجل الإستقلال ديار الوطن، التلاحم ديار الحركة الوطنية آنذاك والمؤسسة الملكية

إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهي إستراتيجية طموحة وكبيرة تستوجب الإنخراط المجتمعي، إنخراط المؤسسات العمومية والمنتخبة والحكومة والبرلمان والمنتخبين والإعلام، وكل مكونات المجتمع من أجل إنجازها إذا أردنا فعلا أن نربح تحدي الخروج من هاد التموقع وهاد الترتيب الذي لا يشرف بلدنا وهو 81 من أصل 180 كما تقول تقارير منظمة ترانسبرانسي.

كما نشير أنه بإمكان رقمنة الإدارة وأنتم أشرتم السيد رئيس الحكومة إلى جملة من التدابير في هاد الباب، أن تشكل وسيلة فعالة لمكافحة الرشوة، وذلك بالتقليص من عدد الوسطاء والمتدخلين الذين يواجههم المستثمرون والمواطنون عموما، غير أنه لا يمكن تحسين مناخ الأعمال دون مضاعفة الجهود من أجل إدماج أفضل للقطاع الغير المنظم، واستنادا للأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بخصائص القطاع الغير المنظم في سنة 2013، فإن هذا الأخير مازال يحتل مكانة كبيرة في الإقتصاد الوطني مع كل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القطاع.

**السيد الرئيس:**

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب عدي بوعرفة بإسم فريق الأصالة المعاصرة.

**السيد النائب عدي بوعرفة:**

**السيد رئيس مجلس النواب المحترم،**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

**الحضور الكريم،**

نحن في فريق المعارضة فريق الأصالة والمعاصرة، نريد النجاح ديار الحكومة، هي الحكومة المغربية إذا فشلت الحكومة فهو فشل



وعلى هذه الأسس ما سبق، لا بد من تنظيم الحقل النقابي، السيد الرئيس، نحن مع تنظيم الحقل النقابي وقانون ديال النقابات لا يمكن بأي حال من الأحوال ونحن نشد دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات والمواطنة، وهناك تنظيم للحقل السياسي في بلادنا، ولكن نطالب بتنظيم الحقل النقابي بوضع قانون النقابات على الأجندة، لأنه لا يعقل أن نقف اليوم قانون ديال الإضراب بمعزل عن القضية ديال النقابات، نريد بتوازن حينما نناقش قانون النقابات أن نناقش قانون الإضراب وهذا العقل السليم، وبالتالي هذا هو الذي ينتظرنا جميعا.

لقد بقيت توصيات عدة مناظرات دون تنفيذ، السيد الرئيس والتتبع، بالرغم من ارتباطها الوطيد بمناخ الأعمال، فهناك المناظرة حول حكامه القطاع العمومي وهناك المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي، أين نحن من الميثاق الجديد للاستثمار؟ علما أن الميثاق القديم انتهت مدة صلاحيته منذ زمان.

لكل هذا وذلك، فإن الحكومة منكبة أكثر من سابقتها على تحسين المؤشرات الدولية، غير أن هذه المؤشرات لا يعكسها الواقع المعاش للبلاد والمواطنين على السواء، لهذا على الحكومة أن تركز جهودها للإصلاحات العميقة والبنوية لجعل القطاعات المرتبطة بتجويد مناخ الأعمال أساسية وجوهرية ألا وهي، القضاء، الأملاك العقارية، الأبنك، محاربة الفساد، الإدارة، المساطير، تراكم متأخرات الأداء العمومية، تعدد الأنظمة العقارية السيد الرئيس يسألنا جميعا لا يساعد على الاستثمار، هناك الملك الغابوي الذي يخضع لنظام خاص، هناك الملك العمومي، هناك الملك الخاص للدولة، هناك الملك الخاص للأشخاص الذاتيين، هناك ملك خاص الاعتباريين، ملك خاص للتعاونيات، أراضي الجموع، أراضي الكيش، والأراضي السلالية.

السيد الرئيس، يجب استحضار الرسالة الملكية السامية، التي وجهها جلالة الملك، إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي

في ملحمة 20 غشت، كانت هناك الحركة السياسية، ولكن كان هناك الحركة المسلحة ديال الحركة الوطنية، ولكن كذلك كانت هناك الحركة النقابية ومقاطعة ديال المنتوجات ديال البضائع ليست وليدة اليوم ولا وليدة الأمس، كانت وليدة محاربة الإستعمار في مقاطعة بضائعه، لا ننسى كذلك الدور التي لعبته الحركة النقابية، يعني، في سنوات الرصاص وهي سنوات مظلمة، ولكن لنا الجرأة في هاد البلد باش درنا هيئة الإنصاف والمصالحة، وكان على رأسها مناضل كبير، لا بد أن نستحضره اليوم ألا وهو ادريس بنزكري، هذا المناضل الكبير الذي أدى الثمن، ولكن عمل على المصالحة ما بين الدولة والمجتمع، وحينما نستحضره، حينما نستحضر هاد السنوات لا بد أن نستحضر مناضل نقابي كبير، ونحن على أبواب تخليد ذكره، ألا وهو المناضل عمر بنجلون، المناضل الذي كان سيغير مسار الحركة النقابية المغربية، ولكن تم اغتياله في 18 دجنبر، وكل ما حلت الذكرى إلا وتأسف على اغتيال هاد المناضل الكبير، وكل ما حلت الذكرى إلا وترفع شعار "مجرمون مجرمون، قتلة بن جلون"، لهذا سنواصل الإصلاحات السياسية والدستورية، وسنطالب كذلك بمزيد من الإصلاحات لاستكمال بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

اليوم، اليوم مع الأسف، السيد الرئيس، الحركة النقابية تم تهميشها، وتم تغييب الحوار الاجتماعي، وكما قلت تم تعطيل الدستور، لهذا لا بد من إعادة الإعتبار للعمل النقابي وللحركة النقابية المغربية، لأنها لعبت دور أساسي منذ بداية الإستقلال إلى حدود اليوم، لا بد أن نناقشها ونفتح معها حوار، لأنه النقابات جزء من بنية الدولة، حينما نستحضر الدولة الوطنية ليست المؤسسة الملكية والحكومة والبرلمان، ولكن كذلك الأحزاب السياسية جزء من البنية ديال الدولة والحركة النقابية جزء لا يتجزأ من البنية ديال الدولة.





من جاذبية المملكة المغربية، هاد التوجه الاقتصادي أثبت نجاعته من خلال ترتيب "Doing Business" واللي كيصدر سنويا، وهاد السنة سجل المغرب ففزة غير مسبوق، واللي أصبح يحتل المرتبة 60 والمرتبة الثانية على صعيد شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تكون الأغلبية قد اقتربت من تحقيق الهدف، الهدف اللي في البرنامج الحكومي، كنا كفريق تجمع دستوري من ضمن الفرق اللي اقترحو هاد الهدف ديال جعل المغرب من ضمن 50 بلد عالميا على مستوى مناخ الأعمال.

كما قلم السيد رئيس الحكومة، مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمعالجة صعوبة المقاول من خلال إصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة على أهميته ومركزيته في تحسين رتبة المغرب، طبعا ليس إلا جزء من سيرورة ضمن تصور شمولي يهدف إلى تجويد أداء الإقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة، الحكومة لها دور محوري في استقطاب وتوجيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم وتطوير الإستثمار الداخلي سواء منه العام أو الخاص، بما طبعا يمكن من خلق التوازن والعدالة المجالية. لكن تحسين مناخ الأعمال لا يختزل في مساطر وإجراءات، بل بممارسات وسلوكيات تساعد على إشاعة ثقافة المقاول باعتبارها أحد الركائز الأساسية في تحديد معالم النموذج التنموي الجديد. ومن تم مسؤوليتنا الفردية والجماعية أولا في نشر ثقافة المقاول وتسويق وتحسين جاذبية المغرب، ولا أظن أن بعض التدخلات كتخدم الإقتصاد الوطني، وكتخدم خلق فرص الشغل وخلق القيمة المضافة لأن شيطنة المستثمر شيء غير معقول وغير مقبول، المستثمر تيساهم في التنمية ديال البلاد، رجال الأعمال تيساهم في التنمية ديال الإقتصاد ديال البلاد، والشيطنة دياهم شيء غير مقبول. طبعا مسؤوليتنا جميعا في حسن استقبال ومواكبة المستثمرين وتوفير الظروف الملائمة لإنجاز استثماراتهم.

الثاني للعدالة الاجتماعية، مستحضرا الرهانات الأربع لبناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

الرهان الأول، مؤسسة آليات الحوار الاجتماعي هي أساسية وجوهرية؛

الرهان الثاني، ضرورة توسيع موضوع الحوار الاجتماعي لتشمل قضايا جديدة؛

الرهان الثالث، ضرورة بناء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، باستحضار متطلبات المساواة بين الجنسين؛

الرهان الرابع، اعتبار مؤسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهذه الحكومة... الإرادة السياسية والكفاءات...، لذلك سنرى والأيام بيننا، شكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب باسم فريق التجمع الدستوري الكلمة للسيد النائب بدر الطاهري.

النائب السيد بدر الطاهري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات السادة النواب،

يشرفني باسم فريق التجمع الدستوري أن أتدخل في إطار التعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة، شاكرًا له على ما تقدم من توضيحات تبرز الأهمية القصوى التي توليها جميع مكونات الأغلبية، لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار والرفع



الصناعية من خلال "مخطط التسريع الصناعي" وإحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات لتكون الصناعات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية أهم ركائز اقتصاد بلادنا.

أعود خاتما إلى التأكيد على أن هاذ التنقيط أو هاذ الرتبة ماشي حق مكتسب، ضمان وتيرة مرتفعة لتحسين مناخ الأعمال، وبالتالي الإسهام في تطوير اقتصاد المملكة، يرتبط بالانعكاف على تفاصيل المؤشرات التي تتطلب تحسين في رتبها، كإين تعديل قانون الشغل والمزيد من المرونة فيما يخص التمويل ديال الأبنك إلى آخره، وتقدم ببعض المقترحات:

1. الإسراع بتنزيل اختصاصات مجالس الجهات، وبإعطاء الإمكانيات اللازمة لتفعيل إسقاط الاستراتيجيات القطاعية على مستوى جهات المملكة واتخاذ تدابير تحفيزية تراعي خصوصيات كل جهة؛
2. الإسراع في إنجاز المناطق الصناعية والمناطق الحرة، فضاءات الاستقبال، وهنا أستأذن فريق التجمع الدستوري المحترم، وسألتمس من السيد رئيس الحكومة، كما سبق لي أن التمتست منه هذا في اللقاء الجهوي بفاس-مكناس التعجيل بمنطقتين المنطقة الحرة لفاس الوعاء العقاري جاهز، والمنطقة الصناعية بويسلان بإقليم مكناس الوعاء العقاري جاهز كذلك وينتظر تعبئة الموارد المالية لإخراج هذا المشروع إلى الوجود؛
3. دعم الأنشطة التصديرية بنظام جبائي أكثر تحفيز وتفعيل التدبير القاضي بتحمل كلفة النقل بين وحدات الإنتاج والموانئ، هاذ التعديل جات به الأغلبية كتعديل في قانون المالية 2018، واحنا قربنا ل2019 وما زال ما تفلش نلتمس الإسراع في تفعيل هذا الإجراء.

هنا لا تفوتني الفرصة أن أشدد على الإنخراط الإيجابي للحكومة برئيسها وبوزرائها من القطاعات الإقتصادية في المبادرات البناءة والهادفة إلى التفاعل مع المستثمر، والإسهام في الترويج لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية في المجالات الترابية، ومن ذلك حضورهم والتزامهم بالحضور المتواصل في المنتدى الإقتصادي الجهوي لفاس-مكناس، الذي ينخرط فيه مجلس جهة فاس-مكناس وجماعة فاس وجماعة مكناس بمبادرة من غرفة التجارة والصناعة والخدمات، التي لي أحظى بشرف رئاستها.

في هذا السياق، نطلب من الحكومة أن تعمل على النشر السنوي للائحة الإستثمارات الجديدة، وتوزعها جغرافيا وقطاعيا باش يكون عندنا حتى احنا المعلومة اشنو هي الإستثمارات الجديدة اللي جات للبلاد؟ إيلا كانت فلاحية نعرفوها، سياحية نعرفوها، في صناعة السيارات نعرفوها، في صناعة الطائرات نعرفوها. طبعاً حتى يمكننا هذا كذلك من المواكبة والمساهمة في الدينامية التي تعرفها البلاد.

لقد عرف المغرب تحولات هامة على المستوى الإقتصادي بفضل الأوراش الكبرى التي دشنها ويشرف عليها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، من الجرف le TGV, le port Tanger Med والعديد من المشاريع الأخرى والأوراش الكبرى... والبرامج المهيكلة التي تعمل الحكومة على تنزيلها على أرض الواقع. فما حققته بلادنا من تقدم على مستوى مجموعة من القطاعات الاقتصادية جدير بالإشادة، حيث أصبح نموذج تحنذي به عدد من الدول نذكر في صدارتها القطاع الفلاحي عبر "مخطط المغرب الأخضر" الذي تمكن من خلال الإجراءات والتدابير المتخذة من تطوير الأنشطة المرتبطة بالصناعات الغذائية، وتحسين جاذبية المغرب وخلق سلاسل جديدة للإنتاج وتبوي المغرب موقعا مهما على الصعيد الدولي. كما نثمن الجهود المبذولة في إطار تطوير مجال القطاعات



السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

في الحقيقة، فإننا في الفريق الاستقلالي لا ننكر على وطننا ما حققه من تراكم مهم في مجال تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، باعتبار الإنفتاح الاقتصادي للمملكة كان ولا زال خيارا إستراتيجي للبلاد، وكان دائما محط عناية ملكية مستمرة، ولكن هذا لا يمنعنا في الفريق الاستقلالي أن نعبر عن قلقنا الكبير اتجاه تراجع مؤشرات الإستثمار المباشر ببلادنا، والتي تبقى دون حجم الطموحات والإصلاحات المعلنة.

السيد رئيس الحكومة،

احنا ما جيناش هنا باش نبخسو بالعمل ديال الحكومة، احنا الدور ديالنا أنه نقيم السياسات الحكومية، وأنا نوريوكم فين تيكون المشكل وفين تيكون الإعوجاج من أجل التحفيز ديالكم، ماشي من أجل التبخيس، فمناخ الإستثمار كما تدل عليه تسميته، السيد رئيس الحكومة، يرتبط، لا يرتبط فقط بإعلان حزمة إجراءات مسطرية وتحفيزية وإرساء عدد من اتفاقيات التبادل الحر، بل تمتد أساسا إلى المناخ السياسي والإقتصادي والأمن القضائي، عفوا، والنجاعة الإدارية المحلية، وهي في المحصلة عوائق تطور الإستثمار الخارجي وتشجيع الإستثمار الداخلي، فالإستثمار السياسي للحكومة وإنسجام مكوناتها عامل محدد في بناء الثقة الاستثمارية وتحفيزها، فالرأسمال جبان كما هو متعارف عليه في علم الإقتصاد، وأصعب ما يمكن أن يواجه الإستثمار الأجنبي والمحلي هو اهتزاز الثقة في المؤسسات، والتي تعود أساسا إلى عدد من الممارسات التي ننبه إليها مرارا، وعلى رأسها التمسك بالإختيار الديمقراطي عبر إرساء ممارسات سياسية تحترم الدستور وتعزز الفصل والتوازن بين السلط، وهي في جملتها أركان لن تتحقق إلا بحكومة قوية، ليس حكومات داخل الحكومة الواحدة.

السيد رئيس الحكومة، نقطة أخيرة الوقت لا يكفي، الثقة إيلا ما كاينش أزمة اقتصادية في المغرب كاينة أزمة ديال الثقة. لا تنمية بدون ثقة، لا استثمار بدون ثقة، والسيد رئيس الحكومة استمعت لو بامعان وهو دار واحد الخطاب إيجابي سوق فيه البلاد ووحد الخطاب اللي كيحسن الجاذبية ديال البلاد، ولكن ما تفهمش بعض التدخلات اللي كتجي وكتسمح هاذ الشئ هذا مجال إيلا مكين حتى شئ حاجة وكتشيطن الإقتصاد ديال البلاد. واحنا اللي غيحملنا شئ مسؤولية ديال البلوكاج احنا نهار دخلنا للحكومة دخلنا باش نقويو الإقتصاد الوطني، ونخلقو فرص الشغل، ونساهمو في التنمية ديال البلاد وهاذ الشئ هو علاش خاصنا نتحاسبوما يحاسبناش شئ واحد آخر على شئ حاجة كان مسؤول عليها السيد رئيس الحكومة اللي كينتمي لنفس الهيئة.

كاين إشكال السلم ديال الاجتماعي، السلم الاجتماعي مرتبط بمناخ الأعمال، مرتبط كذلك بالأوضاع الاجتماعية. فندعو السيد رئيس الحكومة، بتعجيل وتيرة كل الإجراءات التي من شأنها أن تنهض بالأوضاع الاجتماعية من الصحة والتعليم وخلق فرص الشغل. الوقت لا يكفي لسرد كل المعطيات، سنوافيكم بها السيد رئيس الحكومة، وستجدون في مقترحات فريق التجمع الدستوري كل ما فيه مصلحة البلاد ومصلحة المغاربة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية السيدة النائبة إيمان بن ربيعة.

النائبة السيدة إيمان بن ربيعة:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،



السيد الرئيس،

إن إنعاش الاقتصاد الوطني وبقدر ما يحتاج إلى تحفيز مناخ الإستثمار الخارجي، فإنه يستلزم أساسا تطوير النسيج الاقتصادي الداخلي أي دعم المقاول الوطنية، وخاصة منها المقاول الصغرى والمتوسطة والتي تشكل أكثر من 90% من النسيج المقاولاتي المغربي، ويكفي أن نذكركم، السيد الرئيس بالعدد الخطير من المقاولات الناشئة التي تمت تصفيته برسم السنة الماضية، حيث أعلنت أكثر من 8.000 شركة عن إفلاسها خلال السنة الماضية بسبب الصعوبات التي تواجهها، وهو ما يمثل زيادة بواقع 12% مقارنة مع السنة التي قبلها، كما أنه وفي ظرف 9 سنوات تضاعف عدد المقاولات المفلسة بواقع ثلاث أضعاف حيث إرتفعت النسبة السنوية بواقع 14% منذ سنة 2011، وهي وضعية خطيرة تعود أسبابها إلى ضعف الدعم والمواكبة الحكومية، صعوبات التمويل، غياب الإستقرار والعدالة الضريبية، هشاشة برامج تشجيع التصدير وعدم ضمان توزيع عادل من حصة الإستثمار العمومي، فضلا عن البطء الكبير في آجال الأداء، حيث وصلت نسبة الشركات المفلسة بسبب تأخر الأداء إلى 40% من مجموع الشركات المفلسة، وهو المنوال الذي تنهجه الشركات الكبرى أيضا في تعاملها مع الشركات الصغرى والمتوسطة، إذ تتجاوز في بعض الأحيان آجال الأداء الفواتير المستحقة 120 يوم كمتوسط. فالإستثمار الخارجي رهين، أيضا، بقوة الإستثمار الداخلي الخاص.

كيف تتعرف، السيد رئيس الحكومة، إيلا بغيثنا المستثمر الأجنبي يجي للبلاد، خص أولا موالين الدار هما يكونوا لا باس عليهم، إيلا كان المقاولات المغربية بذاتها تموت وتتخسر كل عام، ما يمكنش لها المستثمر الأجنبي يجي عندنا، النقطة الثانية في Downen business دوين بيزنيس، تكلمتي على دوين بزنيس، صحيح أننا ربنا 6 نقط في دوين بيزنيس، ولكن لما

تنجيو وتنشوفوا المعايير والمؤشرات ديال دوين بيزنيس تنلقاو بأنا تقدمنا في ثلاث مؤشرات، المؤشرات الآخريين منهم الولوج إلى التمويل باقين بعيد جدا فيه، وباقي مشكلة كبيرة في المغرب بهذا الخصوص.

آخر نقطة فهذا، السيد رئيس الحكومة، أنه اليوم كاين، فحال إيلا كاين مغرب ديال الخارج ومغرب ديال الداخل تتأهلوا المغرب للإستثمار الخارجي والإستثمار الداخلي لا أهمية له للحكومة مع الأسف.

السيد الرئيس، إن القضاء العادل والناجع يعد بوابة لتحقيق الأمن القضائي الذي يعتبر أحد أهم مخاوف الرأسمال الأجنبي، وإذا كانت بلادنا قد حسمت خيارها الإستراتيجي في ضمان استقلالية السلطة القضائية، فإن ورش إصلاح القضاء لازال مفتوحا، ويتطلب عزمًا حكوميًا في توفير المقومات الضرورية من أجل خلق مناخ سليم للتقاضي وفض المنازعات، وهو عمل تراكمي طويل على مسار تثبيت الثقة في القضاء المغربي، اليوم منقدروش نكذبو على أنفسنا السيد رئيس الحكومة، كاين مشاكل كبيرة في القضاء، اليوم المقاولين ما تيقدروش يمشيو للقضاء لأي مشكل تيقع ليهم ومن الضروري أننا نشجعو هاذ المستثمر أنه يلجأ للقضاء الإداري والتجاري لفض كاع المشاكل ديالو، خاصنا نعاودو نديرو للمقاولين ديالنا الثقة ديالهم في القضاء.

وتبقى أعطاب الإدارة المغربية أحد النقط السوداء في مناخ الإستثمار الوطني، حيث سبق لجلالة الملك، أن نبه الحكومة في خطاب العرش للسنة الماضية إلى جملة المعوقات التي تعيשהا الإدارة العمومية، حيث أكد جلالته...

السيد الرئيس:

شيئا ما من الإنصات للسيدة النائبة من فضلكم جميعا.



## النائبة السيدة إيمان بن ربيعة:

شكرا السيد الرئيس، حيث أكد جلالته أنه لازالت تعاني من ضعف الحكامة ومن قلة المردودية وتعقد المساطر وغياب النجاعة وهشاشة منظومة التقييم والتحفيز والتكوين الدافع نحو الإبداع، وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، فضلا عن انتشار ظواهر الرشوة والمحسوبية، بل الإبتزاز أحيانا، وهي كلها أعطاب عجزت الحكومة عن معالجتها في العمق، بل إنه وبعد مرور سبع سنوات على دستور 2011 فالحكومة لم تستطع إخراج الميثاق، ميثاق المرافق العمومية الذي يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارة العمومية، كما هو منصوص عليه في الفصل 157 من الدستور.

السيد رئيس الحكومة، جلالة الملك، دار خطاب السنة الماضية وفيه شخص وكشف لنا جميع، واقع الإدارة المغربية، وتنظن أنه يمكن يدوز سنة أخرى والحكومة تسمع ثاني نفس الهضرة لأنه بكل بساطة باقي مادرتو حتى حاجة فهاذ الموضوع، والحل الوحيد اللي جيتو قدمتا لنا هو التعاقد، واش مكاينش شي حل آخر لأعطاب الإدارة من غير التعاقد؟

السيد الرئيس، إن تحقيق مناخ سليم وحافز للإستثمار عملية مركبة تتطلب جملة من الإجراءات تمتد أولا من تدعيم مجال الحقوق والحريات، وتحقيق الشعور العام بسمو القانون وتساوي الجميع أمامه، وترسيخ حرية الرأي وممارسة الحق في الإحتجاج السلمي والقانوني عوامل محددة في بناء الثقة، باعتبارها الركن المعنوي الأساس لدى الرأسمال، ولا يمكن مطلقا تعزيز الثقة ما لم تمتلك الحكومة إرادة صلبة لمحاربة الفساد لا التعايش معه، والذي لازال للأسف الشديد ينخر الإقتصاد المغربي وهو تحد حقيقي أمام الحكومة التي غيبت مطلقا هذه الأولوية من شعاراتها، بعدما كان شعارا إنتخابيا لامعا وجذابا قبل سنوات، قبل أن تكشف الأيام والتجارب زيفها وعدم صدقيتها، وهو ما ساهم ويساهم للأسف الشديد في فقدان الفعل السياسي لجاذبيته، بل إن مصداقية

المؤسسة الحكومية تمتاز في غياب المصداقية والمعقول لأنه بكل بساطة فالأيام كشافة.

باقي السيد رئيس الحكومة تنتفكروا الشعار ديالكم، صوتكم فرصتكم لمحاربة الفساد، ولكن ما عمرنا ما بقينا سمعناكم تنهضوا على الفساد ولا محاربة الفساد منين طلعتوا لهاذ الحكومة، فاش تقول للناس فهاذ الموضوع أنتما طلعتوا لهاذ الحكومة مرتين متتابعة لأنكم هضرتوا على الفساد، فين هو العمل دالكم من هاذ الشيء؟

السيد رئيس الحكومة، إن كل المؤشرات والأرقام تفقد قيمتها مادام إقتصادنا غارقا في المحسوبية واقتصاد الربيع، ومادامت الحكومة عاجزة أمام ممارسات التركيز الإقتصادي، وغير قادرة على تحقيق، بل فرض شروط المنافسة الحرة والنزاهة، ومادام مناخ الإستثمار المحلي الذي أضحي يقتل سنويا آلاف المقاولات الشابة ويقتل معها أمال آلاف الشباب المغربي الذي أضحي يحلم بالهجرة لتحقيق أحلامه، بعيدا عن وطنه، حيث حكومته تشتغل في غياب أي رؤية إستراتيجية لجعل الوطن مساحة لتحقيق الأحلام والإرتقاء الإجتماعي، وبهنا هنا أن نعيد التأكيد أن اعتماد تدبير عمومي جديد أضحي ضرورة ملحة، التدبير يجب أن يرتكز أساسا على تحقيق المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص والإستحقاق والشفافية بين جميع المواطنين، وبما يحفز ويشجع المبادرة الحرة، فالمبادرة الحرة ستختنق لزاما إذا ما استمرت الحكومة في رعاية المحسوبية والزبونية والوقوف موقف المتفرج من استفحال ظاهرة الرشوة والإبتزاز الإقتصادي، ولا بد من إعادة التأكيد هنا أن الحكومة ملزمة بالتطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتباره مبدأ دستوريا فارقا ومهما لتعزيز نجاعة الأداء وتكريس حس المسؤولية والصدقية في تحمل المسؤولية العمومية، كاع الكلام اللي تقولوا السيد رئيس الحكومة جميل جدا وبغينا يتحقق، بغينا أن كل شاب مغربي هنا في هاد البلاد يتمكن من أنه يحقق داتوا ويدير الشركة ديالو وتنجح، وماشي بالضرورة يكون ولد فلان،



السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية السيد رئيس الحكومة لا بد من شكر وثنان مضمين  
الجواب اللي جا، الجواب ديالك اللي كان فعلا كيتضمن أرقام،  
معطيات، مجموعة من التدابير اللي قامت بها الحكومة من أجل  
تحسين مناخ الأعمال، وهذا السيد رئيس الحكومة لا ينكره إلا  
جاحد.

السيد رئيس الحكومة المحترم

لابد من التنويه في البداية بالطفرة النوعية اللي حققها المغرب  
في مجال مناخ الأعمال خلال هذه السنة، ترتيب المغرب في الرتبة  
60 ضمن 190 دولة الي شملها التصنيف يعتبر ترجمة فعلية  
للمجهود النوعي والتميز اللي بدلوا المغرب في السنوات الأخيرة.

السيد رئيس الحكومة، المحافظة على الصدارة على مستوى شمال  
إفريقية وعلى المرتبة الثانية عربيا والثالثة إفريقيا يؤشر بأن هذا  
المنحى التصاعدي تقف وراءه إرادة حازمة لتخطي عقدة  
المؤشرات المتدنية التي طالما لازمت بلادنا في العديد من المناحي  
الإقتصادية والإجتماعية وعلى مستوى التنمية البشرية.

السيد رئيس الحكومة المحترم المغرب حقق هاد الإرتقاء بفضل  
مجموعة من التراكمات والعديد من الإصلاحات منها ما هو ثابت  
وراسخ، ويتمثل في استقرار سياسي وأمني وسلم إجتماعي وهذا  
ما يجب أن نحصنه، ومنها ما هو إصلاحية منسجم مع السياقات  
والرهانات المطروحة في ظل اقتصاد تنافسي ومعلم.

من هذا المنطلق السيد الرئيس، نعتبر في الفريق الحركي بأن  
تحسين مناخ الأعمال يجب أن يعتمد على عوامل أساسية متناسقة  
تتمثل في البنية التحتية الملائمة والتسريعات المحينة والموارد البشرية

ولا يكون عندو الفلوس ولا يكون تيعرف هدا باش ينجح، خاص  
كل مواطن مغربي اليوم تعطيوه الفرصة بأنه ينجح ويحقق الدات  
ديالو، وسيظل الإستثمار الخارجي والداخلي هشا مادامت  
السياسة الحكومية في مجال تأهيل القطاع غير المهيكل رهينة لبعض  
المبادرات المعزولة.

وهنا لابد من تنبيه الحكومة إلى جملة المشاكل والأعطاب التي  
لا زال يتخبط فيها المقاول الذاتي، اليوم الناس مبقات باغا الدير  
شركات، مابقات باغا تخلص ضرائب، مابقات باغا تمشي تبقى  
واحدة مع الإدارة، بهاد الشي اللي تالديروا السيد رئيس الحكومة  
تدفعوا الناس أنها تمشي للقطاع الغير المهيكل وحتى واحد ميبقى  
"يديكلاري" الربح ديالو.

السيد الرئيس إن الغاية الكبرى من اعتماد بلادنا بسياسة  
الإفتتاح الإقتصادي وتشجيع الإستثمار الخارجي المباشر هو تعزيز  
التنمية المحلية، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف في غياب التوطين  
العادل للإستمرار، فالعادلة الإقتصادية تقتضي أن تعمل  
الحكومة على تحقيق كل الظروف وعلى قدر المساواة بين كل  
الجهات، ما يمكنش أ سيادة رئيس الحكومة اليوم.... مراكز  
والرباط وطنجة كين مدن أخرى...

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، واخا السيد الرئيس السي مضيان واخا لبسة  
البرتقالي القانون هو القانون، الكلمة الآن للسيد الرئيس محمد  
مبديع بإسم الفريق الحركي.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،



توفوش بالعهد تيقوموش هداك التأخر في الأداء، لذا يجب تقليص هاد الآجال ديال الأداءات، المكننة اللي حنا كنواكبوها وبغيناها تكون هي كتقلص من الفساد، ولكن هاد المكننة في الولوج أو المساهمة في الصفقات العمومية أوالتدبير ديالها فيها إشكاليات، إشكاليات هاد الأنترنت راه مكينش في هاد الجماعات كلهم أو في المناطق كلهم في الولوج للصفقات العمومية أو لا la soumission عن طريق هاد الآلية هادي كطرح صعوبات. لابد ما يعني نشوفوها بعين الاعتبار. الطلبات اليوم اللي هي كتيسر الولوج لواحد الخدمة معينة فواحد الوقت قصير. 200.000 درهم شئى يعني بسيط جدا إلى بغينا نعالجو واحد القضية مستعجلة فواحد الدوامعين. ملي كتفوت ظفرانك خصك تدير المسطرة، وأنك تديرالمسطرة ب 2 مليار أو 5 د الملاير الستيم. فهادو آليات السيد رئيس الحكومة، لازم ما نعالجوها. ثالثا كين الامتياز الضريبي لابد ما نوفروه باش نعطيو واحد الفرصة للمقاولات في المناطق البعيدة باش يمكن تشتغل وباش يمكن تكون حاضرة، وإلا غادي نقتلو هادوك المقاولات الصغيرة، اللي مع الأسف، ما عندهاش القدرة التنافسية.

السيد رئيس الحكومة المحترم، المغرب حقق هذا الإرتقاء بفضل مجموعة من التراكمات....

#### السيد الرئيس:

السيد الرئيس....

#### النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيد رئيس الحكومة، شكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، بإسم الفريق الإشتراكي الكلمة للسيدة النائبة السعدية بن السهلي.

الكفاءة والمؤهلة، بالإضافة إلى تحسين الإدارة وأجهزتها والرفع من قدراتها وتحديد أساليب عملها، باعتبارها الأداة الرئيسية المكلفة بتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال إستقطاب الإستثمارات، إن الرفع من منسوب الإصلاحات على مستوى مناخ الأعمال يتطلب تفعيل التدابير الكفيلة بتعزيز جو الثقة لدى الفاعلين الإقتصاديين، من خلال تيسير عمل المقاول ومواكبتها على مختلف المستويات، وخاصة على مستوى السياسة الضريبية وتقليص آجال الأداء وتيسير شروط الولوج للطلبات العمومية وتعزيز التكوينات التي تستجيب لمتطلبات سوق الشغل.

السيد رئيس الحكومة ملي كنتكلمو على مناخ الأعمال كنتكلمو على جو، على تفاعل، على ثقة بين الشركاء على تيسير الأمور، على تبسيط الولوج إلى الخدمات، وكذلك على مقارنة اللي كضمن التنافسية، وكذلك كضمن الصحة والقوة ديال المقاول المغربية صغيرة ولا كبيرة.

إلى جانب هذه النجاحات السيد رئيس الحكومة اللي حنا كنعترضوا بها، ولكن هاد الأرقام وهاد الترتيبات على المستوى الدولي اللي كتعطي واحد الثقة للبلاد ديالنا وواحد الصورة جيدة جدا لاستقطاب الإستثمارات الخارجية، وأنا كنهنيكم على التحسن فهاد الميدان هذا، ولكن داخليا ووطنيا يجب أن تتبلور كذلك في تحسين الأوضاع على مستوى المقاول الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

الأرقام السيد رئيس الحكومة ديال الشركات اللي اليوم كتعاني من صعوبة كتزاد، فيها اللي تسدات وفيها اللي كتعاني اليوم وخاصها التأطير وخاصها المواكبة، فإلى جانب التشريعات اللي احنا كنعترضو بها ولكن هناك آليات بسيطة جدا إلى حنا ركزنا عليها تيمكن نخلو إشكاليات كبيرة، هاد القضية ديال أداء المستحققات السيد رئيس الحكومة اللي كتعطل كتجعل المقاولات ما عندناش الإمكانيات المالية باش تبقى صابرة حتى هادوك ما



الوطني والأجنبي، أو بتوفير الشروط الملائمة لخلق المقاولات ودعمها حتى تنهض بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع وتيرة التنافس واستقطاب الكفاءات والطاقات، لا سيما الشابة منها.

وبذلك نعتبر كفريق اشتراكي أن تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، من شأنه أن يقوي روابط الثقة بين السلطات العمومية وبين كل فئات المجتمع التواقفة إلى الرفاه الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، هذا من جهة. وبين هذه السلطات وبين القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دوره الريادي في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية البشرية والمستدامة. كما يقتضي هذا التحسين لمناخ الأعمال، فضلا عن نهج سياسات عمومية انتقائية ومندمجة، تعيد الثقة للمواطن. المواطن في حاجة إلى ثقة، في حاجة إلى تدابير ملموسة، في حاجة إلى آثار لهذا التحسين على أوضاعه الاجتماعية وعلى أوضاعه الاقتصادية وعلى الرفح من القدرة الشرائية والاستجابة لكل مطالبه الاجتماعية. والرهان على الطبقة المتوسطة، لأنها المحرك الأساسي للإقتصاد وتوفير فرص التشغيل. ذلك نعتبر أن ثمار هذا التصنيف المتقدم يجب، من منظورنا، أن يتجسد باللموس في توفير أجواء الثقة ومقاومة أجواء الإحباط واليأس لكي يستغله الآخرين ويستهدف تبخيس المؤسسات ومردوديتها وأدائها. وهذا يتطلب إضافة إلى تضافر جهود كل الفاعلين، اقتصاديين، سياسيين، اجتماعيين، لرفع تحدي التنمية الاقتصادية وتحقيق رهان الإرتقاء بالمواطن على قاعدة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في جميع الميادين. التحلي برؤية عقلانية متبصرة ومتفتحة غير مغلقة في التعاطي مع الواقع المغربي، في التعاطي مع الاستثمار ورهاناته، وفي التعاطي مع خلق هذه المقاولات الأساسية. وهنا كنعولوا ضرورة التفعيل الفوري لكل القوانين المؤطرة للإستثمار والعمل على تهيئ مناطق صناعية جهوية بنفس الإمكانيات والقدرات المتوفرة في بعض المناطق المحظوظة، إستجابة

النائبة السيدة السعدية بنسهي:

مساء الخير،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس الحكومة،

بدوري كنتمن جواب رئيس الحكومة، المسنود بأرقام ومؤشرات لتحسين مناخ الأعمال بالنسبة المغرب، والتي بواه واحد المكانة متقدمة على المستوى الإفريقي والعربي. كنهو بهاد الإنجاز الذي نعتبره حدثا مهما، وليس عارضا أو طارئ. وكيندرج فواحد الصيرورة ديال تراكمات لأوراش إصلاحية اللي دشنها المغرب منذ عقود، وانخرطت فيها بلادنا، خاصة إبان حكومة التناوب اللي كان عندها جراءة أنها تعطي للديمقراطية واحد البعد اجتماعي وإقتصادي وسياسي، وبالتالي ما ارتكزناش فقط على التمثيلية الديمقراطية. الحكومة اليوم مشكورة كذلك، في إطار برنامجها، تواصل جهودها في إطار تفعيل هاد البرنامج بما يقتضيه من آليات ولجان إلى غير ذلك، وكانت نتيجة مهمة اللي خصنا الجميع أننا نوه بها.

يمكن الإقرار انطلاقا من ذلك، أن رهان تحقيق تصنيف المغرب، الرهان اللي كنبو إليه، في المرتبة 50 وتمكينه من موقع متقدم، إذا كان يرتبط بالنسبة لنا بتوفر إرادة سياسية مسؤولة ومستشرفة للتطور الإقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والحقوقى والقانوني، فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى ما تنعم به بلادنا من استقرار وأمن، الذي يعد دعامة قوية لكل الإصلاحات الجارية مع ما يتطلبه ذلك من محاربة الفساد والرشوة، ونهج حكامه عمومية لا متمركزة. تسهرهذه الإصلاحات على اختلاف مجالاتها وأهدافها، في رؤية مندمجة انتقائية توطرها قوانين، والسيد رئيس الحكومة أكد عليها. هي في حاجة إلى الإسراع في تفعيلها، رزنامة كبيرة واعدة، وتبسيط المساطر ذات الصلة، سواء بالإستثمار





وإحتلاله المرتبة 60 من أصل 190 دولة، واحتلاله كذلك المرتبة الثانية فالشرق الأوسط والمرتبة الثالثة على مستوى القارة الإفريقية. وهاد الشي ما جاش بالصدفة، هاد الشي جا بعمل جاد. عمل ديال الحكومة وجميع المتدخلين وبإجراءات عملية اللي قامت بها الحكومة، منها : تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال؛ تبسيط ورقمنة مجموعة من المساطر الإدارية؛ إصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلقة بالمقاولات في وضعية صعبة، تحسين كذلك - وهاد الشي من الحكومات السابقة- البنيات التحتية من مطارات، ومن موانئ، ومن شبكة كهربائية وسكك حديدية، كذلك كنتنبأو خيرا الإجراءات اللي جا بها القانون المالي ديال 2019، إجراءات اللي هي مهمة واللي تمكنا، إن شاء الله، نحتلو من المرتبة المرتبة من بين 50 الأوائل.

ولكن أمام هاذ الإنجازات كلها، السيد رئيس الحكومة، وهاد الجهود اللي دارت الحكومة والفاعلين والمتدخلين، كنتساءلو اشنو الانعكاس ديال هاذ الإجراءات كلها على الواقع؟ الانعكاس ديالو على الميزان التجاري، الانعكاس ديالو على مناصب الشغل الفعلية، كنتساءلو كذلك على النسبة ديال النمو اللي ما زال 3,3، كنتساءلو كذلك على أموال اللي كتجنيتها هاذ الشركات الأجنبية، واش كتستمر هنا ولا تهرب بطريقة غير مشروعة؟ كنتساءلو كذلك على النتائج والوقوع بشكل ملموس على المواطن، لأنه هو الصلب في الاهتمامات ديالنا كأحزاب سياسية وكحكومة؟، كنتساءلو، كيفاش هاذ البطالة في صفوف الشباب وصلت 44%، أكثر من 8400 مقالة سدات، هاد الشي لأن الحكومة دارت اللي عليها، وحققنا منجزات، ولكن علاش هاد الشي ما وصلش للواقع؟. لأن كاين لوبيات، السيد رئيس الحكومة، كاين حيتان كبار اللي مستغلين الوطن، محسوبين بالعشرات، ويستغلون النفوذ، هم اللي مستفدين، المغاربة كاملين ما زال ما استفدوش من هاذ الجهود اللي دارت الحكومة.

للحاجيات الجهوية. تتوفر على منظومة قانونية متكاملة تستهدف تشجيع الإستثمار وخلق المقاولات والإرتقاء بها، تزاوج بين الإنتاجية والتنافسية وبين الحماية الإجتماعية. مقاولات مواطنة، بغيناها مقاولات مواطنة قادرة على تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي. لا سيما التركيز على المقاولات الصغرى والمتوسطة، اللي كتكون فريسة ديال الإفلاس وديال الاندثار. وخاصنا أن هاد الحكومة تبين بالملموس دعمها اللامشروط لهذه المقاولات مع ما لذلك من أثر على الحد من البطالة، خاصة في أوساط الشباب وتثمين المنتج المقاولاتي الوطني وتشجيع عملية التصدير المرتبطة به. ضرورة إسهم القطاع الخاص والمؤسسات الإقتصادية الكبرى بنصيب أوفر في الدينامية الإقتصادية. ما خصهاش تستافد بوحدها، خصها تساهم مع الدولة في هاد المجال وإطلاق مشاريع كبرى في مجالات الصناعة والفلاحة والسياحة والصيد البحري والموانئ، في إطار شراكات عام/خاص. توفير شروط ملائمة لاستثمار جديد على المستوى الوطني والأجنبي ودعم الأنشطة....

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة. بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية، الكلمة للسيد النائب رشيد الحموني.

#### النائب السيد رشيد حموني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

في البداية كما جاء في ردكم السيد رئيس الحكومة، لابد باش نهنئ نفوسنا جميعا، أغلبية ومعارضة وحكومة وجميع المتدخلين، على تصنيف المغرب من طرف "Doing Business"



بها بلادنا، خصنا المزيد من العمل فهذا الإقتراحات اللي قلنا، ومزيد من خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل، لا على مستوى الأفراد، ولا على مستوى المجال.

كذلك بالنسبة للحوار الإجتماعي - لأن ما بقاش الوقت - الحوار الإجتماعي، أدعو جميع الفاعلين لا نقابات ولا حكومة، من أجل يكون واحد الحوار جاد، لأن الإنسحاب ماشي حل، ناخذو المكتسبات ونطالبو بالمزيد، لأن المغاربة محتاجين اليوم اللي يتحاور مع الحكومة والوسيط هي النقابات، الانسحاب ما غاديش يكون حل، الحكومة يجب أن يكون عندها حوار جاد والنقابة كذلك يجب أن يكون حوار جاد من أجل الوصول إلى، يعني، ما نهدف إليه جميعا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدات النائبات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، احنا كنختلفو معاكم، مع حكومتكم، مع الحكومة السابقة كذلك اختلفنا معاها في عدة أشياء؛ في ترتيب الأولويات، في طريقة توزيع ثروات البلاد، وتكلمنا وأنا تكلمت شخصا عدة مرات فهذا.. تحت قبة هاذ البرلمان على الاختلافات بطريقة شفافة وقدمنا بدائل اللي ترفضات من طرف الحكومة ومن طرف الأغلبية وأحيانا حتى من طرف نقولو الأغلبية

لأن اليوم احنا في مجموعة التقدم والإشترابية، ومن أجل إعطاء واحد النفس جديد للاقتصاد ولمناخ الأعمال، كنفترحو عليك السيد رئيس الحكومة، من أجل تحسين مناخ وتنافسية الشركات وخصوصا الوطنية، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، لأن أغلب المقاولات الوطنية كتشغل كتمشي للربح السريع، احنا بغينا يكون، يعني، واحد المجهود فهذا الشي ديال الابتكار ومجهود في البحث العلمي.

بالنسبة للفلاحة، السيد رئيس الحكومة، الدولة ديالنا ما كتجاوزش 8%، المغرب ما كيتجاوزش 8% اللي كتحول الفلاحة لفلاحة الصناعية، في تركيا الفلاحة المحلية كتحوّل أكثر من 70% صناعية، خاص مجهود فهذا الإتجاه، لأن احنا بلد فلاح، وخصنا نبذلو مجهود فهذا الإتجاه السيد رئيس الحكومة، وغنخلقو فرص الشغل.

كذلك مراجعة الإتفاقيات الدولية والتبادل الحر، لأن درنا إتفاقيات دولية مع دول اللي هي ماشي مكملة لنا هي منافسة لنا، واللي هلكت الإقتصاد ديالنا، لأن كانت الإتفاقيات كانت فيه ما هو سياسي أكثر ما هو اقتصادي، ولهذا يجب مراجعة بعض الإتفاقيات.

الإستثمارات الخارجية كذلك الأغلب ديالها في اتجاه ديال المناولة والخدمات، خص التوسيع والحكومة خاصها تبقى تقترح وكذلك التوزيع على المستوى المحلي داخل المغرب.

كذلك بالنسبة للعدل، لأن ما يمكنش أي حاجة تقدّم وما يكونش استقرار وما يكونش الطمأنينة إيلا مكانش بضمان واحد القضاء اللي يكون منصف للمغاربة.

السيد رئيس الحكومة، المعركة في تحسين مناخ الأعمال غتبقى مستمرة، ولتعزيز الثقة ديال المستثمرين وديال، يعني، تشجيع الإستثمار وآفاق الإقتصاد المغربي والإستقرار اللي كتمتع



شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمين على التعقيبات دياهم، وأنا بدوري نقول لسي بلافريج أنا كنعترمكم ونحن نعتر بالاختلاف في وجهات النظر في المشهد السياسي الوطني، هذا لا يضر، هاذ النوع ديال الخلاف ما فيهبش مشكل، بل العكس خاص بعضنا ينصت إلى بعض وأن نستفيد من بعض. وأظن أنه ما كايينش أزمة خطاب سياسي، كايين أزمة، كايين أزمة في تقديم لأن الواحد عايش وغادي مزيان وجاي في الأمن وجاي في الاستقرار، ولكن في الخطاب كيدير خطاب العكس تماما هو مزيان كينعس بكري مزيان بالليل، وعارف بأن المستقبل ديالو وكيشوف الأمور كطور مزيان ولكن في الخطاب كيقول العكس، دابا هذا واحد الشوية خصنا التحليل ديالو، خصنا التحليل بكل صراحة. وأنا نعطي جوج أمثلة، نعطي جوج أمثلة ونقولهم دابا سمعنا بأن الاستثمارات، الله يجازيك بخير مرحبا، حتى أنا كنعترم مزيان الهيئة ديالكم، ولكن ظهر لي تغيرتو شوية من نهار خرجتو في 2013 كان شوية هذاك باقي ما مفهومش هذاك التصرف السياسي في الحقيقة، ما مفهومش ولكن ماعليش ولكن من حقكم تخرجو، ما فهمناش هذاك أسمو..

طيب أنتما كتقولو الاستثمارات الأجنبية نقصات، دابا أنا بغيت غير نفهم هاذي آخر مذكرة ديال مكتب الصرف ها هي في الأنترنت يلاه خرجات، كيقول فيها بأن الاستثمارات الأجنبية 39 milliards les EDE la recettes : 39 milliards السنة الماضية 27 مليار، زيادة ب41%، le flux يعني المدخول ناقص المخرج يعني les recettes moins les dépenses le flux des EDE : 30 milliards السنة الماضية 21 مليار زادت ب41%، وقول ليا أنا ما فهمتش مين جبتو هاذ الأرقام أنا بغيت نتيقك بأن الاستثمارات تتراجع، ولكن الأرقام صادمة، قاطعة واضحة هاذي بالحساب هذا حسب غير داك الشي اللي كان إلى حد الساعة. وأنا أقول سنحقق من

الساحقة ديال النواب. ولكن أتقولو ليا هاذي هي الديمقراطية، صحيح جبتيو انتما مليون و600 ألف صوت وهذا حقكم كتسيرو البلاد زعما حقكم وأحترم أصوات الناخبين، هذه هي الديمقراطية.

أنا كنسمع لكم السيد رئيس الحكومة، وكنسمع مزيان باهتمام الكلام ديالكم، وسمعت بأن خلاصة كتقولو بأن المغرب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في الطريق الصحيح، هذا كلامكم أحترمه، أختلف معه ولكن أحترمه، ولكن عندي سؤال بسيط ومباشر السيد الرئيس الحكومة، ياك كتقولو بأن المغرب غادي في الطريق الصحيح، وعلاش كتقدمو ولا كتقولو بأن خاص نموذج تنموي جديد من جهة. هذا كيبان لي تناقض، إيلا كان كيفما كتقولو بأن المغرب غادي في الطريق الصحيح، واستمرو فهاذ النموذج التنموي، وعلاش بغيتو تعدلو هاذ النموذج التنموي؟.

علاش كتقول هاذ الشي السيد رئيس الحكومة، فايت لي تكلمت فهاذ الموضوع كتقول بأن عايشين اليوم أزمة خطاب سياسي، لكان النموذج الناس مقتنعين وهاذي هي الديمقراطية، مقتنعين بأن النموذج الحالي هو اللي صحيح ويستمر فيه ويدافعو عليه وخليو اللي مختلفين معاه هما يقترحو بدائل، شكرا السيد رئيس الحكومة.

### السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على تعقيبات السيدات والسادة النواب فيما تبقى من الوقت. تفضلوا السيد رئيس الحكومة.

### السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.



ماشى معناه ما عندناش إشكالات ديال الفساد ديال الاستبداد ديال هاذ الشي كامل، ماشى معناه ما كاينش ولكن عندنا أيضا إيجابيات. أنا أظن بأنه فعلا مشكل الخطاب السياسي راه هو هذا، خاص يكون واقعي كينطلق من معطيات موضوعية وينظر للأمر كما هي، طيب هاذي النقطة الأولى؛

النقطة الثانية، أنا كنجحي السيد النائب المحترم، على بعض الأمور اللي قال، ولكن أنا نقول لك، حكومة عندها مشاكل ديالها، الحكومة عندها الاختلافات ديالها، واش غادي نقولو كاع الوزراء متفقين معايا ولا متفق معاهم ولا مع بعضياتهم. ولكن رغم ذلك تسير في عملها بانسجام، على كل حال منسجمة أكثر من الحزب ديالكم، بلا ما.. أعتذر على هاذ أسمو.. ما خاصناش نقولو هاذي النقطة الأولى. ولكن أنا كنجحيك على اسمع ليا ولكن عندك واحد القضية قلتها عندك فيها الحق، كما قلت بأن اغتيال المناضل بنجلون كما تستنكرونه نستنكره، كما تقولون مجرمون مجرمون قتلة بن جلون حتى احنا كنقولو مجرمون مجرمون قتلة بن جلون، ونقول مجرمون مجرمون كل من قتل مواطنا مغربيا منذ الاستقلال غيلة وظلما. احنا ضد البلطجة السياسية على طول، حيثما كانت وضد من كانت، وما يمكن هاذ الدعوة ديالك إلا نثمنوها أنا معك فهاذ القضية، معك في واحدة، وماشى معك في واحدة باش نديرو التوازن.

أريد أن أؤكد بأن الحكومة عندها رؤية إصلاحية، ترجمناها ودرناها في البرنامج الانتخابي وهي علاش مجموعين هاذ الأحزاب، كوننا مختلفين راه كون كنا متفقين مائة في المائة، بلا ما نديرو أحزاب غادي نديرو حزب واحد ونديرو مؤتمر ونديرو قيادة وحدة ونهنيو روسنا، ولكن احنا أحزاب مختلفة ما كاين مشكل هاذي التعددية السياسية، وهذا بلد التعدد السياسي واحنا كنعترضو به اجتمعنا قلنا غادي نشكلو أغلبية حكومية، قلنا آشمن برنامج حكومي، شكلنا لجنة تقنية، اجتمعو هاذوك الخبراء ديالنا، دوزناه

هنا لنهاية السنة، وأنا قلتها هنا لما طرح هذا يعني هاذ السنة قلت بأنه من هنا لنهاية السنة غادي نحققو أكثر من السنة الماضية، وها هو هذا مذكرة مكتب الصرف.. لا باين، فلذلك الله يجازيكم بخير، أنتم برلمانين أنا راه ماشى مشكل الله يجازيكم بخير، ماشى مشكل تقدموا شي رقم تألولوه كيما بغيتو، ولكن ثاني راه هذا وجه بلادنا، عندما يتحدث البرلمان دابا احنا الآن كنتواجهو كنستقبلو باستمرار أجنب، راه بعض المرات كيقدمو لينا سياسي قال في جريدة، ما ضبطش مزيان، الله يجازيكم بخير الله، يجازيكم بخير، هذا لمصلحة المغرب ماشى الحكومة ماشى هاذ الحكومة راه غادي تسالي وراه وعلم الله شكون اللي غادي يجي من بعد، ربما انتما غير اسمح ليا دابا كنداكرو وطنيا، وطنيا إذن نرتفعو شوية.

أنا نذكر بواحد القضية، لما كان هناك تفكير في المرور إلى مرونة الدرهم، من حق الإخوان سياسيين وخبراء يتحدثو، ولكن ثاني اليوم بان بأن الانتقال المغربي إلى مرونة الدرهم لم تكن عنده أي آثار سلبية، أية آثار سلبية لحد الساعة ما كاين حتى شي حاجة ما تحركات. لا كان هناك من تحدث باقين les vidéos كيقول لك هاذ التحرير الجزئي التحرير الكلي أو الجزئي لأي عملية كيفما كانت لا يمكن أن يؤدي إلا إلى انخفاض الدرهم، تحليل موضوعي للمؤشرات كيقول لك، كيقول لك النتيجة انخفاض الدرهم لا محالة، ها هو أنا كتبته من le vidéo وتبين وهذا سياسي من هيئة سياسية محترمة كيتبين خاص دابا تصدرو بيان تقولو أودي هاذك التحليل اللي درنا آنذاك تبين بالواقع الملموس أنه غير صحيح، وهاذ المرور إلى مرونة الدرهم، وكون الحمد لله الأمور غادية اقتصاديا مزيان وما وقع لا انهيار ديال الدرهم ولا والو، وهذا دليل على ماذا؟، دليل على أن القرار كان صائبا، ولكن قبله دليل على متانة الاقتصاد الوطني، هاذ الشي ما يمكن يديرو إلا اقتصاد قوي، تأكدو من هاذ الشي. هذا ماشى معناه ما عندناش مشاكل، ماشى معناه ما عندناش تحديات،



هو؟ ها هو، ماشي العام كلو زين، لا لا احنا مستعدين لتطوير وللتطور والتحسين ونديرو ما هو أحسن، ولكن رغم ذلك نحن نتقدم إلى ما هو أحسن لبلادنا ولمواطناتنا ولمواطنينا، وسيبقى المغرب قويا إن شاء الله، قوي بشعبه اليقظ، قوي بنظامه الملكي وبجلالة الملك، قوي بتشبهه بثوابته الوطنية والدينية، هاذ الشي كلو هو اللي كيقوي هذا هو الأساس الساس تشبثنا به الباقي كتحسنو فيه على حسب القدرة ديالنا وإلى آخره...

وبغيت نقول للأخوات المواطنات والمواطنین خصنا نتحلاو دائما بالأمل، كل الأمور راه عندها مستقبل يمكن نصلحوها، ولكن "متى يبلغ البنيان يوما تمامه \*\*\*" إذا كنت تبني والآخر يهدم" خصنا كلنا نسامهو في البناء، في اللفظة الطيبة، في بث روح الأمل، في الإيجابي للمستقبل. وإن شاء الله، وبطبيعة الحال احنا الحكومة عندها دور وعندها مسؤولية الإنصات للمواطنين، والإهتمام بالهموم ديالهم، والمتابعة ديالها وكنحسنو فيها على حسب القدرة، ما يمكنش شي حاجة تقول ليا بديت الإصلاح ديالي وتقول ليا في العشية فين هي النتائج؟، لابد الإصلاح كيحتاج إلى الوقت بعض الوقت، ولكن، إن شاء الله، غاديين في الطريق الإيجابي ديال الإصلاح .

الحوار الإجتماعي، أنا متفق مع الأخوات والإخوان اللي طرحو الحوار الإجتماعي، وأنا عارف بأن هاجس ديال مجموعة ديال المواطنات والمواطنين والسادة البرلمانين من حقهم. لكن حرام تقولوا همشتم النقابات، احنا ما همشنا النقابات، احنا في حوار درنا حوارات مرارا، درنا جلسات الحوار، والحوار مسؤولية مشتركة بالمناسبة، مسؤولية مشتركة، ما توصلناش إلى حد الساعة احنا دائما، آخر جلسة الحوار، رغم أن بعض الإخوان انسحبوا، لأن الإخوان اللي بقاو اتفقنا وبمبادرة منهم، على أنه لا يمكن أن نغلق باب الحوار وهما قالو، احنا النقابات هنا باش نتحاوور، ماشي باش نسدو باب الحوار، نتحاوور. باقي ما وصلناش

سياسيا، درنا واحد البرنامج حكومي من غير البرنامج الحكومي يمكن نختلفو، واحنا مختلفين من غير البرنامج الحكومي في أمور كثيرة، ومن بعض الأمور اختلافات بين الأحزاب كثيرة، ولكن الحضارة شنو هي؟، هو نجتمعو على المتفق عليه ونخدمو فيه ونفعو لبلادنا هذا هو، ونهار تجي الانتخابات لها مدبر حكيم في أغلبية أخرى فهمتيني.

أريد أن أؤكد الحكومة عندها رؤية إصلاحية، شاملة، متكاملة وعندها إرادة سياسية مسؤولة كما قالت الأخت باش نمشيو إلى الأمام، باش نفذو هاذ البرنامج الحكومي على حد الإستطاعة. وإلى الآن، راه في سؤال سابق هنا، جبت البرنامج الحكومي وقريت الإجراءات بعض الإجراءات اللي وعدنا بها وكنا طبقناها، قلنا غاديين نخرجو ميثاق اللاتمرکز راه خرّجناه، التطبيق ديالو غادي نبدأو فيه إن شاء الله قريبا، قلنا كذا الحماية الإجتماعية كذا، قلنا "تيسير" غادي نوسعوه غادي اسمو راجعناه وسعناه الحمد لله بالمباركة ديال جلالة الملك، والدعم ديالو، قلنا غادي نديرو فهكذا، قلنا غادي نحسنو مناخ الأعمال في أفق أسمو.. راه درنا نصف الطريق نتمناو على الله، يوفقنا الله، في نصف الطريق الآخر بالتعاون بين الجميع، هاذي هي الإرادة السياسية، وهذا هو العمل الجاد لمصلحة الوطن، كوننا كأحزاب في مهرجانات سياسية كنديرو العمل السياسي ديالنا، تنبّزو الإختلافات ديالنا كندافعو على روسنا هذا حاجة أخرى.

واحنا عارفين هناك تشويش على هاذ الحكومة، خصنا نقولو هناك تقارير مخدومة، ولكن لا تبني على أساس لأن الأرقام الصلبة صادمة، الأرقام الحقيقية الواقعية صادمة وقوية وغادي تهرس هاذيك الإشاعات أو بعض الأرقام المفبركة، أو بعض الحوارات والنظرة التشاؤمية، إن شاء الله غيتبين بأنها غير صحيحة وأن المغرب يسير في الإتجاه الصحيح، ما شي يسير في الإتجاه الصحيح معناه العام كلو زين، السي بلافريج ما عرفت كاع فينا



مغيبية الجانب الاجتماعي، راه حاولت ندير إشارات، نقول عندما نتحدث عن الرقمنة ديال المساطر، والرقمنة ديال عدد من الإجراءات راه هو في نهاية المطاف محاربة الفساد، محاربة الرشوة، تقريب الإدارة للمواطنين، تسهيل على المواطنين، راه المهم بدل ما يكون عندنا واحد الصف طويل ايلا النص دياهم مشى دار الرقمنة كايبقى النص قصير صغير، بمعنى، المواطن غادي يقضي الحاجة ديالو بطريقة أسرع، هذا مهم حتى هو، بمعنى ذلك هذا راه جزء من خدمة المواطن، وفيه الجانب الاجتماعي، فيه الجانب الاجتماعي أيضا.

لكن أريد أن أشير إلى أن مشروع قانون المالية الحالي اللي كاين الآن عندكم هو مشروع اجتماعي بامتياز، ومشروع ديال التوازن في المجتمع بامتياز، واش هاذ 40 مليار اللي قلنا ديال "TVA"، اللي تراكمت من 15 سنة، تراكمت هاذ 40 مليار ديال الدرهم، اللي الآن وعندنا باش فهاذ السنة 2019 نصفيوها كلية لمصلحة المقاولات العامة والمقاولات العمومية والشركات العمومية والشركات كلها، ولكن الديون الأكثر راه ماشي على الشركات، لأن الشركات الديون ديالها محدودة، ولكن الديون الأكثر لهاذ المؤسسات، غادي نعطيهم بشرط يعطيونا المقاولات، ومنها أغلبها مقاولات صغرى ومتوسطة، بعد ذلك راه هذا غادي يضح في النسيج الإقتصادي ولهاذ المقاولات غادي يمكنها من تمويلات وتسترد الأموال ديالها والديون ديالها اللي كتسال لهاذ المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية أو الإدارة أيضا، أو مقاولات كبرى أخرى، باش تستردها وهذا غادي ينفذ هاذ المقاولات ويجررها، هذا راه واحد الورش مهم، وجزء منو غادي يمشي للمقاولات الصغرى والمتوسطة. أليست المساهمة التضامنية اللي درنا اللي غادي تجيب تقريبا 2 مليار ديال الدرهم، 2,5 ديال الأرباح ديال الشركات اللي أكثر من 40 مليون درهم، هو راه جزء من العدالة الاجتماعية تأخذ من الغني باش تعطي للفقير،

لاتفاق، ماشي فشلنا، باقي ما وصلناش لاتفاق، غادي نستمر و الحكومة، أريد أن أؤكد بأن عندها إرادة جادة حازمة في الوصول إلى إتفاق، وغادي نحاول مرة أخرى ومرة أخرى، إن شاء الله، حتى نوصلو لاتفاق. مع الأسف تأخرنا، كنا كاتمتناو يكون هاذ الإتفاق قبل، ما وصلناش ليه نحاولو، إن شاء الله، نوصلو ليه، هذا جانب أول؛

الجانب الثاني، أنا متفق معاك بأنه خصنا نسرعو بالقانون التنظيمي للإضراب يخرج، مشروع القانون التنظيمي للإضراب، نخرجو بالمشروع ديال النقابات نخرجوه، ونأكد لكم بأن ما دام مشروع القانون التنظيمي هنا، احنا راه صيفطنا للنقابات بطلب منهم، فاش جينا احنا كحكومة حالية، صيفطنا يعطيونا الملاحظات، مع الأسف، باقي ماعطاوناش ملاحظات في المضمون، ولكن احنا إيلا اعطاونا ملاحظات احنا مستعدين ناخذوها بعين الاعتبار إلى أقصى حد ممكن، ونسرعو إخراج القانون التنظيمي للإضراب، وحتى القانون مشروع القانون ديال النقابات راه موجود في الصيغة الأولى ديالو، إن شاء الله، بمجرد ما تكون واحد الصيغة شبه معتمدة قبل ما ندوزوه في المجلس الحكومي، غنصيفطوه للنقابات وغنطلبو منهم الآراء دياهم في إطار المقاربة التشاركية ونتمناو على الله يتجاوبو معانا ويعطيونا الملاحظات دياهم، احنا معولين على أن مشروع قانون النقابات أولا الدستور يفرض، يفرض في المادة 8 كيما قلتو، أنه يكون هناك قانون كينظم العمل ديال النقابات، وخصوصا مداخليل الصرف المالي ديال النقابات والتنظيم ديالها الداخلي، فهذا، إن شاء الله، غادي نحاولو ما أمكن نمشيو في فهاذ الإتجاه، فاحنا عندنا داك الشي في البرنامج ديالنا، عندنا في البرنامج وغنمشيو ليه تدريجيا شوية بشوية على حسب، على حسب اسمو..

الجانب الاجتماعي، أنا متفق مع الإخوان اللي قالوا خصنا نهتمو بالجانب الاجتماعي، "Doing Business" ماشي



الطبقات الفقيرة والطبقات الهشة والطبقة المتوسط الصغرى، هاذو كلهم خصهم اهتمام. وهاذ الإجراءات هاذي راه كيوصل المنفعة ديالها إلى هؤلاء، وهذا الهدف منو هو إعادة التوازن للمجتمع، وهاذ الشي كييجي تدريجيا، وإن شاء الله يجي، ماشي يجينا السنة الأولى السنة الثانية خصنا نفضيو جميع المشاكل اللي داروها شي وحدين قبل، بلا ما نقول شكون..

طيب تحدث بعض الإخوان، بالمناسبة راه كثير من الأمور اللي كنديروها اليوم بدات من الحكومات السابقة ماشي الحكومة السابقة فقط ديال السي عبد الإله بنكيران، اللي كان جاب أمور كثيرة مهمة، ولكن أيضا حتى السابقة راه بداو، "تيسير" راه بدا من 2006، لا قبل من عهد السي جطو، فلذلك احنا نوسعناه وداك الشي وهذا مشروع مهم جدا، هذا مشروع إيجابي لأنه أثبت بأنه حيشما كان هناك الدعم ديال الأسر عن طريق التيسير كينقص الهدر المدرسي، كتطلع الجودة عندو تأثيرات على الأداء الدراسي وعلى جودة التعليم، وهذا شيء مهم البرنامج اللي هكا علاش ما ندعموه ونوسعوه ونشكرو الناس اللي بداهه النهار الأول؟.

محاربة الفساد، الأخت الكريمة شكون اللي قالت ما بقيتوش كتعضرو على محاربة الفساد؟، حشومة عليك، حضرت عليه غير قبيلة، محاربة الفساد جزء أساسي من استراتيجية الحكومة ولذلك تشكيلات خرجنا المرسوم ديال تشكيل اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد في ظل هذه الحكومة، من بعد ما كانت الإستراتيجية اللي تعدت في الحكومة السابقة، السيد الوزير كان الرائد ديالها الحكومة السابقة واحنا جديدين في تطبيق هذه الأمور.

وبالمناسبة عدد كبير من الإجراءات دارت غير فهاذ الفترة القصيرة من غير هاذ القضية، الاجتماع الأول الاجتماع الثاني غادي يتعقد إن شاء الله في دجنبر إيلا يسر الله ديال هاذ اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، ولكن خصكم تعرفو بأن الآن أحيل أكثر من 100 بالضبط 115 ملف من الملفات الواردة في تقارير

به غادي نمولو عدد من البرامج الاجتماعية وندعمو التعليم، وندعمو الصحة، ونحسنو الجودة ديال الخدمات ديال الصحة. هذا الحمد لله راه درناه فهاذ اسمو.. هذا راه كيسير فهاذ المنحي الاجتماعي، بغيتو نحسنوها أكثر؟ كايين اقتراحات أكبر ما كايين مشكل مرحبا احنا مفتوحين لجميع الاقتراحات.

ولكن يجب أن نعترف بأن هناك إهتمام بالبعد الاجتماعي، كان كثير من الإخوة البرلمانين كيجيو كيتشكاو أو رؤساء الجماعات أيضا، فاش زرنا لا الرشيدية، زرنا الشرق، زرنا سوس- ماسة، زرنا بني ملال، الداودي كيغوت قال ليك بني بلال. هاذ الجهات اللي زرناها رؤساء الجماعات كيقول ليك علاش واحد الجماعة احدايا ها هي احدايا كتستافد من "تيسير" واحنا المواطنين ديالنا لا يستفيدون من "تيسير"؟، دابا الحمد لله معمم، في الابتدائي على جميع المناطق القروية وفي الإعدادي على المناطق القروية والحضرية، إيوا غير إيلا صفقو ليه غير هذا.. أنا ما فهمتش كيفاش؟، واش دابا كلو مكايين حتى شي جهد اجتماعيو والو والو كاع؟. رفع المنحة ديال التكوين المهني، والممرضين وهناك ملفات أخرى في الطريق للتسوية إن شاء الله، وهناك أورايش إجتماعية مهمة، ورفع التوظيف أو التعاقد راه بحال بحال، هو النيت راه نوع من التوظيف، التوظيف أكثر من 40 ألف فهاذ السنة في سنة 2019، مبرمج هذا راه جهد دارتو الحكومة وفق رؤية هاذ الشي ماشي جا غير هكاك "éparpillé" بمعنى غير شي مرة تنبداو نقولو، هاذ الشي مسطر في البرنامج الحكومي وكنطبوه على حسب السنوات وعلى حسب القدرة. إذن هناك إهتمام بالجانب الاجتماعي، واحنا مهتمين واحنا عارفين بأن كثير من المغاربة كيعانيو وخصهم الدعم وخصهم نتمو بهم، ولذلك جميع البرامج الاجتماعية اللي كانت كنوسعوها والبرامج اللي ما كيناش دابا نحاولو ما أمكن نديروها في المستقبل اهتماما بالعنصر البشري، واهتماما بالمواطنات والمواطنين اللي محتاجين وخصوصا



الإستثمار في المقالع للتنافس، بمعنى ذلك كيفتحو للتنافس وكيسد على هذاك الإحتكار اللي كان من قبل، وأيضا عندنا في الرخص المعدنية، راه اعلن عليها السيد الوزير سحينا 1400 رخصة معدنية نتيجة أنها تعرف بأنها في واحد الوقت تعطات بدون تنافسية إلخ...، وكانت اختلالات في استغلالها وتسحبات، وهذا تنسموه.. عندنا التصنيف ديال مؤشر المغرب في ملامسة الرشوة اللي تحسّن ب9 نقط سنة 2017، بمعنى ذلك ما يمكنش تقول ما كاين والو، تقولو لي ما كافي، أنا متفق معكم، تقول لي الرشوة باقي موجودة، أنا متفق معكم، تقولو لي الفساد باقي موجود ولكن خصنا ندافعو معاه، أه أنا متفق معكم، وإذا كان هناك أي إجراء تقترحونه أو.. ولكن عندنا إستراتيجية، إن شاء الله، غادي نحاولو نتعاونو باش نطبقو هاذ الإستراتيجية بالشروط المناسبة، إن شاء الله.

بعض الإخوان سولو على متوسط أجل الأداء، في الحقيقة ما قدم من معلومات عن متوسط أجل الأداء فيه واحد الشوية ديال المبالغة، علاش؟ لأن هاذ الحكومة اتخذت، الحكومة السابقة بالمناسبة، اتخذت مجموعة من التدابير لتحسين أجل الأداء وتحسّن هاذ أجل الأداء بشكل كبير جدا، عرف معدل أجل الأداء انخفاض ملموس طيلة السنوات الأخيرة، ونشير بأنه مرصد أجل الأداء تطلق مع أو في طريقة تشاركية مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتدار حفل ديال الإطلاق وتعلن، وهاذ المرصد غادي يعلن على هاذ التطور ديال أجل ديال الأداء. وبالمناسبة أجل ديال الأداء بالنسبة للإدارات العمومية وبالنسبة للجماعات الترابية تحسّن كثيرا، باقي خصنا نحسّنو، وصلنا ل55 يوم، باقي خصنا نحسّنوه، ولكن المشكل هو أجل الأداء بين الشركات الخاصة فيما بينها، واللي خصنا أيضا نحاولو نحسّنوه، ونطلبو منهم باش يشوفو كيفاش يديرو جهد كبير.

المجلس الأعلى للحسابات أحييت على القضاء، فهذا هو جهدها، أحييت على القضاء وأيضا الخط الأخضر للتبليغ عن حالات الفساد والرشوة اللي انطلق في ظل الحكومة السابقة، لا يزال هاذ الخط شغال، وكان أدى إلى إحالة عدد من الحالات ديال الفساد اللي تبلغ عليها إلى القضاء، كنعقول غير في المرحلة الأخيرة أحييت 30 حالة من الحالات ديال الفساد على القضاء نتيجة التبليغ عليها في الخط الأخضر.

وهنا بغيت نقول بأنه هاذ القضية ديال محاربة الفساد هي واحد الورش تشاركي، الله يجازيكم بخير، تشاركي، الحكومة إيلا حكمتو علينا بشي حاجة خاصنا نديروها احنا موجودين، ولكن لا يمكن اليد الواحدة لا تصفق، خص الجميع، وقتتها مرارا، هاذ الخط الأخضر ديال التبليغ عن حالات الفساد خص الجميع اللي يعرف شي حاجة واللي عندو شي دليل يبلغو، يبلغو واحنا عندنا الثقة في الجهات اللي كتبلغ عندها النيابة العامة، وعندنا الثقة في القضاء ديالنا بأن هاذ المسائل غادي يتابعها، واحنا عندنا حالات ديال عدد من...

**السيد الرئيس:**

شكرا، كاين استفتاء من أجل إضافة دقيقتين.

**السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:**

باقي 9 دقائق السيد الرئيس، باقي 9 دقائق.. الله يجازيك بخير شكرا. إذن وهناك أيضا، وهناك أيضا دائما في قضية محاربة الفساد، عندكم تعديلات ديال القانون الجنائي، وأنتم تعرفون بأن هاذ مشروع القانون الجنائي اللي عندكم دابا فيه مقتضيات تم محاربة الرشوة ومحاربة الفساد، وهذا مهم، الصدور ديالو غادي يكون مهم لأنه غادي يمكننا من أدوات وآليات قانونية فهاذ المجال، عندنا قانون المقالع اللي كان تصادق عليه من قبل من قبل البرلمان، واللي خرجنا المرسوم التطبيقي ديالو والذي يطرح





كاين بعض المناطق اللي الدولة كتخلص الفرق ديال النقل إيلا طنجة.. كاين هاذ الشي بالنسبة لقنيطرة كلها لا كاينة، كاينة تدار في اتفاقيات ثنائية، لا ماشي "رونو" لا اتفاقيات ثنائية، كدار في الاتفاقيات الثنائية كتدارهاذ التحفيزات للنقل بالنسبة اللي بغاو بطبيعة الحال أحيانا لا يريدون، لأنه هو كاين بزاف ديال الحاجيات ما كاينش غير النقل راه كاين عدد من الشروط، ولكن على كل حال علينا أن نحاول ونبذل جهدنا في هاذ الإتجاه. وبالمناسبة الآن المخطط ديال التنزيل الجهوي ديال مخطط التسريع الصناعي كياخذ بعين الإعتبار هاذ البعد وكيحاول غادي يمشي من جهة لجهة، وخا بديناه بسوس-ماسة-درعة السيد الوزير، مشا وتطلق أمام جلالة الملك، هاذ البرنامج غدي نبدأو بجهة جهة إن شاء الله وغادي نحاولو ما أمكن تكون عندو تأثير على الإستثمار ونسبة الإستثمار الخاص في مختلف الجهات. شكرا جزيلا للسيدات والسادة النواب المحترمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للجميع، رفعت الجلسة.

بالنسبة لميثاق المرافق العمومية، أنا متافق معكم خصو يخرج، راه عندنا واحد المشروع أولي نحن نتدارسه باش نحاولو ما أمكن، إن شاء الله، نخرجوه في الوقت المناسب وفي اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال اللي غيتعقد قريبا كما قلت بعد أسابيع معدودة، غادي يتدار فيها عرض مع جميع الشركاء، وخصوصا الإتحاد العام لمقاومات المغرب حول التقدم بميثاق المرافق العمومية لأن هما مهتمين به بزاف وغادي نوجدوه بطريقة تشاركية.

وهناك لا بد أن أشير إلى أن هاذ القضية ديال التوزيع الجهوي هي اللي بقات، التوزيع الجهوي للإستثمار إيلا كتعنيو الإستثمار العمومي راه أنتما عندكم مذكرة التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي الذي وّزّع مع مشروع قانون المالية، بالنسبة للقطاع الخاص كنديرو جهود، ولكن أنتما عرفو هناك جهود كبيرة فهاذ المجال، هاذوك اللي جاوك لمكناس راه جاو بدعم بعض المرات كيحي الناس كيمشيو كتغّيبهم وكيمشيو في بعض الأحيان وخا كتغّيبهم ما كيبغوش، أحيانا يتأخر الإستثمار نتيجة المحاولة ديال الإقناع بالذهاب إلى مناطق معينة، خصك تعرف هاذ الشي، واحنا عندنا الآن أنا عندي مستثمرين جاو عندي ولكن بغاو بالضبط الدار البيضاء أنا باغي بالضبط طنجة، كنحاولو نقنعوهم وكنحاولو نشوفو اشنو هي الامتيازات اللي نعطيوهم وبالمناسبة راه